



مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

السنة الثالثة عشرة

العدد ٣٦

كانون الثاني - حزيران ١٩٨٩

جمادى الاولى - شوال ١٤٠٩ هـ

«لَدُنْ وَلَدَى» بَيْنَ الشَّائِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ وَأَحْكَامَهُمَا النُّحَوِيَّةِ

د. رياض حسن الخدّام
جامعة ام القرى

تناول اللغويون والنحويون والصرفيون دراسة هذين الظرفين، فجاءت دراستهم وثيقة الاتصال فيما بينها، حيث قدّم اللغويون لغاتٍ لها كانت العرب ناطقةً بها، وعَرَضَ النحويون لأوضاعها التركيبية النحوية، في حين علّل الصرفيون لهذه اللغات المتعددة. وقد تناثرت ثمرات هذه الدراسات في بطون الكتب القديمة، وقد حاولت في هذه الدراسة أن أُمّ شتاتها وأجمع شملها، عارضاً آراءهم واختلافاتهم حولها، والهدف من ذلك كلّه هو تقديم دراسة متكاملة لهذين الظرفين.

أولاً: لغات لَدُنْ

اهتمّ القدماء بتسجيل لغات (لَدُنْ) وازداد هذا الاهتمام لَدَى الخالفين، على مرّ العصور، فبلغ مجموع لغاتها - بعد الاستقراء - سبع عشرة لغة، سأوردّها فيما يأتي مبيناً تعليلهم لكلّ لغة، وذاكراً كلّ مصدرٍ ذكرها، لتبين من ذلك كيف تمّ التوسّع في رصْدِ هذه اللغات عبر المراحل التاريخية:

١ - لَدُنْ: بزنة عَضُدٍ، وهي أمّ الجميع، وأشهرُ اللغات (١).

- ١ - انظر: العين، للفراهيدي، مادة لَدُنْ، والكتاب، لسيويه ٢٨٦/٣ والمقتضب للمبرد ٥١/١ - ٣٤٠/٤، والبيغداديات، للفارسي، ٣٥٠، ومقاييس اللغة لابن فارس، مادة لَدُنْ والصحاح للجوهري، مادة لَدُنْ، والمفصل للزمخشري - ١٣٢ - وامالي ابن الشجري ٢٢٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٠/٤ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢ أو شرح الكافية، للرضي ١٢٣/٢ ولسان العرب، لابن منظور، مادة لَدُنْ والتذليل والتكميل، لابي حيان، ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لَدُنْ، وشرح التصريح للزهري، ٤٥/٢، وجمع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وتاج العروس للزبيدي، مادة لَدُنْ، وحاشية الصبان، ٢٦٢/٢.

٢ - لَدَّنْ : بفتح الدال وسكون النون، ذكرها سيبويه بقوله: (وقال بعضهم لَدَّا غُدُوَّةً) (٢) وقوله هذا يبين لنا أمرين ويشير ثالثاً. أما الأمران فهما:

أ - أنه لم يبين لنا القبائل - أو القبيلة - التي كانت تتكلم بهذه اللغة، وهذا يتضح من قوله: وقال بعضهم.

ب - أن إتباعه لها بكلمة «غُدُوَّةً»، يدلُّ على أن هذه اللغة مشروطة بكونها لا تستعملُ إلا مع «غُدُوَّةً» خاصة، وهذا ما أكده ابن الشجري بعد ذكره لها بقوله: (ولا يكونُ هذا العملُ إلا مع غُدُوَّةٍ) (٣) وقوى ذلك برواية أبي زيد (قالوا جئت فلاناً لَدَّنْ غُدُوَّةً ففتحوا الدال) (٤)، وقد علل سيبويه فتحهم لدالها بقوله: (وكأنه أسكن الدالَّ ثم فتحها كما قال اضرِبْنُ زيداً ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة) (٥). في حين ذهب ابن الشجري إلى أنهم (حذفوا النون بعد إسكان الدال ثم ردوها ففتحوا الدالَّ لالتقاء الساكنين تشبيهاً للدالِّ بآخر الفعل مع النون الخفيفة في نحو: لنسفعا) (٦) وأيد أبو علي تعليل سيبويه فيما حكاه عنه ابنُ جنِّي، وفصل ما أجمله بقوله إن (الفتحة في لَدَّنْ إنما جاءت من قبيل أنهم أسكنوا الدال في لَدَّنْ استثقلاً للضممة فيها كما يُسكَّنُ نحو: عَضِدٍ وَسَبْعٍ فيقال: عَضْدٌ وَسَبْعٌ، فلما سُكِّنَتِ الدالُّ وكانت النونُ بعدها ساكنةً التقى ساكنان، ففتحتِ الدال لالتقائهما، وشُبِّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضرِبْنُ زيداً ولا تضربْنُ عمراً) (٨) وأضاف ابنُ جنِّي (هكذا حصَّلتُ عن أبي علي

٢ - انظر: الكتاب، ٢١٠/١، وانظر هذه اللغة في: سر صناعة الاعراب لابن جنِّي، ٥٤٥/٢ واملالي ابن الشجري، ٢٢٣/١، وتسهيل الفوائد، لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢ والتذييل والتكميل لابي حيان ٤١٨/٣، ولسان العرب مادة لدن، والقاموس المحيط مادة لدن، وهمع الهوامع، للسيوطي، ٢١٥/٢ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٧/٢ وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

٣ - انظر الامالي ٢٢٣/١

٤ - انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٣/١

٥ - انظر الكتاب، لسبويه، ٢١٠/١

٦ - من الآية ١٥ من سورة الملق

٧ - انظر الامالي، ٢٢٣/١

٨ - انظر سر صناعة الاعراب، لابن جنِّي، ٥٤٥/٢ - ٥٤٦

وقت قراءة الكتاب عليه) (٩) وواضح أن تعليل سيويه ومن تبعه أقل تكلفاً من تعليل ابن الشجري لذهابه إلى حذف النون ثم إرجاعها وفي هذا من التكلف ما لا يخفى، في حين أن تعليلهم خالٍ من الحذف والإرجاع.

أما الأمر الثالث الذي يثيره قول سيويه، فهو أن هذه اللغة قد رُسِمَتْ في إحدى طبعات الكتاب (لَدَا) بألفٍ ممدودةٍ منونةٍ (١٠)، وذكرها ابن مالك في تسهيله ورُسِمَتْ بألفٍ ممدودةٍ منونةٍ (١١) أيضاً كما ذكرها الفيروز ابادي ومثل لها بقفاً (١٢)، فإذا اعتقدنا أن رسمها كذلك صوابٌ، فما حقيقة هذا التنوين وما نوعه؟ لم أظفر بجواب على الرغم من وقوفي على كثير من الكتب النحوية واللغوية، لذلك أحسب أنها لَدُنَّ بالنون، وليست كما رُسِمَتْ في الكتب السالفة وذلك للأمور الآتية:

١ - أنها رُسِمَتْ في طبعة بولاق بالنون (١٣)، كما رسمت في طبعة دير نبورغ بالنون أيضاً وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون إلى ذلك في الحاشية (١٤) ومن قبل وصف طبعة دير نبورغ بأنها قد (حَظِيَّتْ بأصح نسخة من كتاب سيويه) (١٥).

ب - أنها رُسِمَتْ في كتب الخالفين لسيويه - كابن جني (١٦) وابن الشجري (١٧) وابن يعيش (١٨) أولئك الذين ذكروا هذه اللغة وعللوا فتح دالها بالنون، وليس بألفٍ ممدودةٍ منونةٍ، ولو كانت كذلك، لنص هؤلاء على ذلك، وهم

٩ - المرجع السابق ٥٤٦/٢

١٠ - انظر الكتاب، ٢١٠/١ (طبعة هارون)

١١ - انظر تسهيل الفوائد، ٩٧

١٢ - انظر القاموس المحيط، مادة لدن.

١٣ - انظر الكتاب لسيويه، ١٠٧/١ (طبعة بولاق)

١٤ - انظر الكتاب، ٢١٠/١ (طبعة هارون) الحاشية.

١٥ - انظر الكتاب لسيويه، ٥٨/١ (طبعة هارون) المقدمة

١٦ - انظر سر الصناعة، ٥٤٥/٢

١٧ - انظر امالي، ٢٢٣/١

١٨ - انظر شرح المفصل، ١٠١/٤

من هذا الفن في ذروته

ج - أنها لو كانت كذلك لما غفَلَ رجلٌ مثل سيويه عن تبيان حقيقة هذا التنوين، ولعلَّ سيويه - إن كان قد أرادها كذلك - يريدُ المشابهة الصوتية بين التنوين المتمثل بـ (لَدَا) ونون التوكيد الخفيفة المتمثلة بأصْرَبِن، وقد أشار إلى صَرْبٍ من هذه المشابهة بقوله إنها (من موضع واحد وهما حرفان زائدان) وأضاف بأن (النون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن) (١٩) ونظراً سيويه المتجه إلى هذه المشابهة الصوتية يقودنا إلى القول بأنه كان مدركاً أن لَدَنَ بالنون، وليست بألفٍ ممدودة، غير أنه وجد أن رسمها كذلك أدلُّ على هذه المشابهة المنشودة، التي أرادها (٢٠).

أما ابن مالك فقد ذكر في التسهيل هذه اللغة مرتين، الأولى بالنون والثانية بألفٍ ممدودة منونة (٢١) والغالب على الظن أن ابن مالك قد أراد الأولى دون الثانية، لأن الثانية فيها - كما احسب - تصحيفٌ وتحريف، فهي (لُد) بفتح اللام وضم الدال، ذلك أن شراح التسهيل ومعهم ابن مالك والسيوطي في معمه والشيخ ياسين في حاشيته على شرح التصريح (٢٢)، قد ذكروا لغات لُدُنَ الواردة في التسهيل كتابةً، ولم يذكروا لَدَا بالألف المنونة، بل ذكروا في موضعها (لُد) فلعلَّ تحريفاً قد وَقَعَ في هذه اللغة لم يتفطن إليه المحقق الفاضل، يؤنسنا في ذلك أن المحقق قد اضطرب حين ضبط لغات لُدُنَ الواردة في نص التسهيل (٢٣). ورَسَمُ الفيروز آبادي لها بالألف المنونة، يدلنا على أنه قد فقَه

١٩- انظر الكتاب، ٥٢١/٣، وانظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤٣/٩ لتقف على اوجه المشابهة بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة.

٢٠- انظر صفحة ٩، ١٠ من هذا البحث فيه الاسهاب حول هذه المشابهة.

٢١- انظر التسهيل، ٩٧

٢٢- انظر شرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢ والتذيل والتكميل لابن حيان ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وشفاء العليل، للسلسلي، ٤٨٤/١ ومع الهوامع، ٢١٥/١ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٤٧/٢

٢٣- قارن ضبط اللغة الثالثة الواردة في نص التسهيل، ٩٧، مع ما ورد في حاشية المساعد ٥٣٢/١ وقارن ايضا الاحالة رقم (٥) الوارد في التسهيل مع ما ورد في نص المساعد ٥٣٢/١ فسوف تقف على هذا الاضطراب في ضبط لغات لدن.

تمثيل سيبويه لها، وفهم أن المراد هو التشابه الصوتي فأكد هذا الفهم حين مثل بها بققاً، يقوي ذلك أنه عدّد لغات لُدُن في كتاب البصائر ورسم لُدُن بالنون مغفلاً رسمها بالف منونة (٢٤) ويبدو أن الفارسي ومن تبعه قد ارتضوا كتابتها بالنون ناظرين إليها من الناحية النحوية دون الالتفاف إلى تشابهها الصوتي كما ذهب إلى ذلك سيبويه، خاصة أن المصطلحات النحوية كانت قد استقرت بعد سيبويه فالتزموا بها مفرقين بين النون الأصلية من جهة والتنوين والنون الخفيفة من جهة ثانية.

٣ - لُدُن: بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون (٢٥) وأصلها لُدُن بضم الدال وخفت بحذف الضمة كما في عَضُد التقى ساكنان، الدال والنون فحركوا الدال بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين (٢٦).

٤ - لُدُن: بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (٢٧) وأصلها لُدُن بضم الدال فلما أرادوا التخفيف نقلوا الضمة من الدال إلى اللام ليكون ذلك علامة على الحركة المحذوفة وكسروا النون لالتقاء الساكنين (٢٨).

٢٤ - انظر بصائر ذوي التمييز، ٤/٤٢٦

٢٥ - انظر: التسهيل لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢٣، ولسان العرب، لابن منظور، مادة لدن. والتذيل والتكميل، لابي حيان ٣/٤١٨، والمساعد لابن عقيل، ١/٥٣٢، والقاموس المحيط، مادة لدن، ومع الهوامع للسيوطي ١/٢١٥، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح، ٢/٤٧، وتاج العروس، للزبيدي، مادة لدن، وحاشية الصبان، ٢/٢٦٢.

٢٦ - انظر شرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٢٧ - انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥ وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣، ولسان العرب لابن منظور مادة لدن، حيث هزا ذكرها لابي علي الفارسي والتذيل والتكميل لابي حيان، ٣/٤١٨.

٢٨ - انظر: امالي ابن الشجري، ١/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢/١٢٧، وشرح الكافية للرضي، ٢/١٢٣ بتصرف.

٥ - لُدُنْ : بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون (٢٩) وأصلها لُدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف فالتقى ساكنان، الدالُ والنون فكسروا النون هروباً من التقاء الساكنين (٣٠).

٦ - لُدُنْ : بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون (٣١) وأصلها لُدُنْ بضم الدال فحذفوا الضمة للتخفيف، وفتحوا النون هروباً من التقاء ساكنين (٣٢).

٧ - لُدُنْ : بضم اللام وسكون الدال وفتح النون (٣٣) ولم يعلل لها احد ممن ذكرها، ويبدو أنه قد جرى عليها ما جرى على لُدُنْ غير أن النون فتحت هنا، وكسرت هناك.

٨ - لُدُنْ : بضم اللام والدال وسكون النون (٣٤) ولم يعللوا لها أيضاً ولعلهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال، نزع ذلك استثناءً بتعليل ابن الشجري لـ (لُدُنْ) المحذوفة النون، فقد ذكر أنهم ضموا اللام اتباعاً لضمة الدال (٣٥).

٢٩- انظر: المفصل، للزغشري، ١٣٢، وامالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢، ١٠١/٤ والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨ وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ٢/١٠٥، ولسان العرب مادة لدن وعزاهما لابي علي ايضاً، والتذييل والتكميل لابي حيان، ٤١٨/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٢/١، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس مادة لدن.

٣٠- انظر: شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

٣١- انظر: المفصل، للزغشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٢٨/٢، والجامع لاحكام القرآن، للقرطبي، ٢١/٤، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤٢٦/٤ ومع الهوامع، للسيوطي، ٢١٥/١، وحاشية الشيخ ياسين ٤٧/٢.

٣٢- انظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

٣٣- انظر: شرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥ والتذييل والتكميل لابي حيان ٤١٨/٣ ومع الهوامع، للسيوطي ٢١٥/١، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

٣٤- انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك السفر ٢/١٠٥، والتذييل والتكميل لابي حيان، ٤١٨/٣، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، مادة لدن، ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

٣٥- انظر: امالي ابن الشجري، ٢٢٢/١.

٩- لُدُنْ: بضم اللام والنون، وسكون الدال (٣٦)، وأصلها لُدُنْ، أقيت ضمة الدال على اللام، ثم حركت النون لالتقاء الساكنين (٣٧).

١٠- لِدُنْ: بكسر اللام وسكون الدال وفتح النون (٣٨) وقد انفرد بذكرها الصبان من غير أن يعلل لها، ولعلها متفرعة عن (لِدُنْ) حيث نقلت كسرة الدال الى اللام، فالتقى ساكنان، ففتحوا النون دفعا لالتقاء الساكنين، وقد مر معنا أن لِدُنْ أصلها لُدُنْ.

١١- لُدْ: بفتح اللام وضم الدال وحذف النون (٣٩) (ووجه حذف النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم لُدْ الصلاة كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو زيد بن فلان، ثم أجروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين (٤٠)، ونقل ابن يعيش عن بعضهم أنهم (حذفوا النون وأبقوا الضمة للدلالة على المحذوف ولأنه مُنتَقَصٌ من غيره وليس بأصل على حياله) (٤١)، ويتضح من التعليلين أن ابن يعيش قد أراد من نقله النص على أن نون لُدُنْ أصلية، في حين أن أبا علي أشعرنا بأن هذه النون زائدة على أصل الكلمة وذلك حين شبهها بالتنوين.

١٢- لُدْ: بضم اللام وسكون الدال (٤٢)، وأصلها، لُدُنْ، فنقلت ضمة الدال

٣٦- انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة لدن، والقاموس المحيط، مادة لدن، وتاج العروس، مادة لدن وعزا ذكرها في اللسان لأبي علي الفارسي.

٣٧- انظر: لسان العرب، مادة لدن (بتصرف).

٣٨- انظر: حاشية الصبان ٢/٢٦٢

٣٩- انظر: الكتاب، لسيبويه، ٣٧١/٢، والمفصل للزنجشيري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٠/٤، والكافية لابن الحاجب، ٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢ ولسان العرب، مادة لدن وشرح الكافية، للرضي، ١٢٣/٢ والتذيل لأبي حيان ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل ٥٣٢/١، والقاموس المحيط مادة لدن والفوائد الضيائية للملاجمي ١٤٤/٢ ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وتاج العروس مادة لدن.

٤٠- انظر: امالي ابن الشجري، ٢٢٢/١

٤١- انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١٠١/٤ بتصرف.

٤٢- انظر: المفصل، للزنجشيري، ١٣٢ وامالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، وتسهيل الفوائد لابن مالك ٩٧، والقاموس المحيط مادة لدن ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وتاج العروس مادة لدن.

إلى اللام تخفيفاً، فالتقى ساكنان، الدال والنون، فحذفوا النون لالتقاء الساكنين(٤٣).

١٣- لُدُ: بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون(٤٤)، وعُلِّل لها ابنُ يعيش بقوله: (كأنه حذف الضمة تخفيفاً ثم حذف النون وأبقى الدال على سكونها)(٤٥).

١٤- لُدُ: بضم اللام والدال وحذف النون(٤٦)، وقد انفرد بتعليلها ابن الشجري فذكر أنهم ضموا اللام إبتاعاً لضمة الدال(٤٧).

١٥- لَتِ: بفتح اللام وكسر التاء(٤٨)، قال عنها أبو حيان (ووجدت في طرة نسختي من هذا الكتاب أعني أصلي الذي بخطي من كتاب تسهيل الفوائد مخرجاً، ولَتِ بلام مفتوحة وتاء مكسورة وينبغي أن تكشف هذه اللفظة(٤٩)، وعُلِّل لها في البحر المحيط بكونها ضرباً من الإبدال(٥٠).

١٦- ١٧- وَلَّتْ وَلَّتْ: بفتح اللام وسكون التاء في الأولى وضمها في الثانية وقد ذكر محقق التسهيل أنها زيدتا في إحدى النسخ التي اعتمدها ولم يشبتهما في متن التسهيل(٥١).

٤٣- انظر: شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢ بتصرف.

٤٤- انظر: المفصل للزغشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨ والتسهيل ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك، السفر، ١٠٥/٢، والتذييل والتكميل لابي حيان، ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، والفوائد الضيائية، للملا جامي، ١٤٤/٢، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

٤٥- انظر: شرح المفصل ١٠١/٤ بتصرف.

٤٦- انظر: الامالي لابن الشجري، ٢٢٢/١، والقاموس المحيط، مادة لدن وتاج العروس مادة لدن.

٤٧- انظر: الامالي، ٢٢٢/١.

٤٨- انظر: التذييل والتكميل لابي حيان، ٤١٨/٣، المساعد لابن عقيل، ٥٣٢/١، ومعجم الهوامع للسيوطي ٢١٥/١.

٤٩- انظر: التذييل والتكميل، ٤١٨/٣.

٥٠- البحر المحيط، ٣٧٢/٢.

٥١- انظر: تسهيل الفوائد لابن مالك، ٩٧ (الحاشية) ولم أجدها في شرح التسهيل لابن مالك السفر، ١٠٥/٢ ولا في التذييل والتكميل لابي حيان، ٤١٨/٣.

أما لَدَى : فقد عدّها الأزهري (٥٢) والجوهري (٥٣) وكثير من اللغويين (٥٤) والنحويين (٥٥) من جملة لغات لَدُنْ في حين أن سيبويه نصّ على مفارقتها للَدُنْ، وذلك بقوله : (ولَدَى بمنزلة عند) (٥٦) ولو أراد أنها أخت للَدُنْ لقال : ولَدَى بمنزلة لَدُنْ، لأنه قد تقرّر أن لَدُنْ تفارق عند، عندهم من وجوه سنراها فيما بعد وقد تبع سيبويه في ذلك طائفة من النحويين الخالفين كابن مالك (٥٧) وشراح تسهيله (٥٨) وألفيته (٥٩) ومما سبق نلاحظ ما يأتي :

- ١ - أن اللغويين والنحويين لم يعينوا لنا أسماء القبائل التي كانت تستعمل كل لغة من هذه اللغات ما عدا نصهم على أن قياساً قد أعربت لدن، وسيأتي الحديث عنها.
- ٢ - أن القدماء عللوا لأكثر اللغات، غير أن المتأخرين كابن مالك ومن تبعه اكتفوا بذكرها فقط.
- ٣ - أن لَدُنْ التي اختلِفَ في رسمها، قد اختصت بسياقٍ كلامي معينٍ وهو لَدُنْ غدوةً في حين أن باقي اللغات لم يُنصَّ على اختصاصها بسياقٍ محدد.
- ٤ - أن أكثر اللغات قد تفرّعت عن لَدُنْ، وجاءت نتيجةً للفرار من التقاء الساكنين.
- ٥ - أن اللغات التي كانت تثبت النون أكثر من اللغات التي تحذف النون، وهذا يدعونا إلى التساؤل عن أصل لَدُنْ، أهو ثنائي، أم ثلاثي؟ ولعل الوقوف

٥٢- انظر: تهذيب اللغة، مادة لدن.

٥٣- انظر: الصحاح، مادة لدن.

٥٤- انظر: لسان العرب لابن منظور مادة لدن، وبصائر ذوي التمييز، للفيروز آبادي، ٤/٤٢٦، والقاموس المحيط مادة لدن، وتاج العروس للزبيدي، مادة لدن.

٥٥- انظر: المفصل للزخشري، ١٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش، ٤/١٠٠، والكافية لابن الحاجب ٤٠٨، والفوائد الضيائية لملا جامي، ٢/١٤٤.

٥٦- انظر: الكتاب، ٤/٢٣٤.

٥٧- انظر: تسهيل الفوائد، ٩٧.

٥٨- انظر: مثلاً التذليل والتكميل لأبي حيان ٣/٤١٨.

٥٩- انظر: مثلاً شرح الأسمون، ٢/٢٦٢.

على حقيقة نون لَدُنْ يكشف لنا ما إذا كانت لدن ثلاثية أم ثنائية .

ثانياً - لَدُنْ بين الثنائية والثلاثية

تناول سيبويه (لَدُنْ) باعتبارها ثلاثية الأصول فقد أشار إلى أصالة نونها بقوله: (وأما لَدُ فهي محذوفة كما حذفوا يكن، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضممر رددته إلى الأصل تقول: من لَدُنْهُ ومن لَدُنِّي، فلئذا لَدُنْ كَعْنُ) (٦٠).

وقرر في موضع آخر أن حذف نونها لغة لبعض العرب قال: (وبعض العرب يحذف النون حتى يصير على حرفين، قال الراجز غيلان:

يَسْتَوِعِبُ البَوْعَيْنِ من جَرِيرِهِ من لَدُحْيِيهِ إلى مُنْخُورِهِ) (٦١)
وقد سَرَدَ نصوصاً متعددة في مواضع مختلفة من كتابه تدل على أن حذف نونها كان تشبيهاً لها بنون يكن، وأن هذا الحذف شاذ لا يقاس عليه لأن نونيهما أصليتان في الكلمة وقد حذفنا تخفيفاً لما كَثُرَ مثل ذلك في كلامهم (٦٢).

وبين مع الخالفين، أن نون يكن قد حذفت لشبهها بأحرف المد واللين، في سكونها وامتداد الصوت بها، فتكون إعراباً مثلهن، وتزاد حيث تزداد الياء والواو (٦٣) وتبدل الألف منها كما تبدل منها، مثل اضربا، ورأيت زيدا، وتحمل محل الواو في قولك بهراني وصنعاني، وتحذف لالتقاء الساكنين كما تحذف الواو والياء، وتحذف للجازم نحو لم يك كما تحذف الواو والياء والألف (٦٤).

ولأجل هذه المشابهة حذفت نون يكن، ومعنى ذلك أن سيبويه حين قال: وأما لَدُ فهي محذوفة كما حذفوا يكن، قد حمل حذف نون لَدُنْ على حذف نون يكن في حال الجزم، وقد حملت الأخيرة على حذف أحرف المد واللين، بعبارة أخرى، أن نون لَدُنْ قد أشبهت هي الأخرى أحرف المد واللين أيضاً.

٦٠- انظر: الكتاب، ٢٨٦/٣.

٦١- انظر: الكتاب، ٢٣٣/٤ بتصرف

٦٢- انظر: هذه النصوص المتفرقة في الكتاب، ٢٥/١ - ٢٩٤ - ١٩٦/٢ - ١٨٤ - ٤٥٥.

٦٣- انظر: مواضع هذه الزيادة في المقتضب للمبرد، ٢١٩/١.

٦٤- انظر: الكتاب، ١٨٤/٤ والمقتضب، للمبرد، ٢١٩/١، ١٦٧/٣ والبغداديات للفارسي

١٥٠ وسر الصناعة لابن جنى ٤٣٨/٢ - ٤٤٠ - وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٢ وشرح

التصريح للازهري، ١٩٦/١ والأشبه والنظائر للسيوطي، ٢٨٩/١ (بتصرف).

وواضح أن سيويه في تنظيره هذا كان منطلقاً من إدراكه وجودَ المشابهة الصوتية القائمة بين أحرف المد واللين من جهة والنون من جهة ثانية، وهذه المشابهة قد أكدتها الدراسات اللغوية الحديثة إذ قررت بأن اللام والنون والميم تُعدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأحرف المد واللين (٦٥)، غير أنه لم يلتفت - وهو ينظر لذلك - إلى الناحية النحوية، لأن من المعلوم أن حذف نون يكن كان بشروط معروفة في كتب النحو، وليس لحذف نون لُذُنْ شروط بل هي لغة من جملة لغات لُذُنْ.

كما أن (حُكْم) حذف أحرف المد واللين حين يكون لالتقاء الساكنين هو الوجوب (٦٦) أما حذف نون لُذُنْ فقد نصَّ سيويه على شذوذه مطلقاً، دون تقييد يكون هذا الحذف قد تمَّ لالتقاء الساكنين أو لغيرها قال: (إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات وذلك نحو مُذْ وَلْدٌ وقد عَلِمَ، وإنما الأصل لُذُنْ وَمُنْذٌ وَقَدْ عَلِمَ، وهذا من الشواذ وليس مما يُقاسُ عليه ويطرده) (٦٧) وقيد الرضي إطلاق سيويه فقرر أن حذف نون لُذُنْ لالتقاء الساكنين شاذ في (٦٨) حين ذهب المتأخرون كابن جماعة والسيوطي إلى جواز ذلك من غير تشديد بل أوجب ابن جماعة هذا الحذف وأشار أيضاً إلى ورودها في الشعر ثابتة على قلة قال: (مِثْلُ المدة في الحذف وجوباً نونُ التأكيد الخفيفة نحو اضرب الرجل بفتح الباء أي اضربن (٦٩)، ونون لُذُنْ نحو ما رأيتُه من لُدُ الصباح، وقد جاءت هذه ثابتة قليلاً في قول الشاعر:

تَنْهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْيَرِي مِنْ لُذُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ (٧٠)

ويتضح مما قدمناه أن هناك فرقاً - في الحكم النحوي - بين حذف أحرف

٦٥- انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم انيس، ٢٤٠ وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حموده ٣٤.

٦٦- انظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ١٢٠/٩ - ١٢٣ - ومناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري، ١١٠/٢.

٦٧- انظر: الكتاب، ٤٠٥/٤ - ٤٠٦.

٦٨- انظر: شرح الشافية، للرضي، ٢٣٥/٢ (بتصرف).

٦٩- انظر: مع الموامع، ١٩٩/٢.

٧٠- انظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١٥٦/١ وهي في الأصل من لدن الصباح، ولعله خطأ مطبعي.

المد واللين حين لقائها الساكنَ بعدها، وبين حذفِ نونِ لَدُن حين تلقى ساكنا بعدها.

أما حذفُ نونِ لَدُن لغير التقاء الساكنين، فقد دلَّ نصرُ سيبويه السالفُ على شذوذه في حين أن أبا علي فيما حكاه عنه ابن الشجري - اعتبر أن حذفَ نونها كان تشبيهاً لها بحذف التنوين من الأسماء الأعلام في مثل: زيدُ بن عمرو، ثم حملوا حذفها لغير التقاء الساكنين على حذفها لالتقائها، قال ابن الشجري: (ووجهُ حذفِ النون فيما ذكره أبو علي أنهم حذفوها لالتقاء الساكنين في قولهم: لَدُ الصلاةِ كما حذفوا التنوين من الأسماء الأعلام في نحو، زيدُ بنُ فلان، ثم أجروا النون في الحذف ولم يلقها ساكن مجراها في الحذف لالتقاء الساكنين)(٧١).

وَجَعَلَ أَبِي عَلِي حَذَفَ نونها لالتقاء الساكنين أصلاً لحذفِ نونها لغير التقاءها يردهُ إطلاقُ سيبويه بأن حذفَ نونها من الشواذ وليس مما يقاسُ عليه ويطرد، ثم إنَّ تشبيهَهُ لحذفِ نونها بحذف التنوين من الأسماء الأعلام لا يطرد تمام الاطراد، لأن للعرب في حذف التنوين في مثل هذا الموضوع مذهبين: الأول: حذف التنوين وهو المشهور - والثاني: جواز التنوين^(٧٢).

غير أن هذا التشبيه يدلنا على إحساس أبي علي بأن نونَ لَدُن زائدةٌ على أصل الكلمة كما أن التنوين كذلك، ومن حاول التعليل لحذف نونها المحقق الرضي إذ ذهب إلى أن حذفها لالتقاء الساكنين شاذ، غير أن مما حسنه أنه كان في معرض السقوط من غير التقاء الساكنين قال: (وحذفه - أي نونِ لَدُن - شاذ ووجهه مع الشذوذ أنه كان في معرض السقوط من غير التقاء الساكنين نحو (من لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْخُورِهِ) و (الرجز)(٧٣) وواضح أنه بهذا التوجيه قد جعل ما ليس له علة أصلاً لما هو شاذ غير أنه قرر بأن ما ذكره هو وجه استحسان وليس بعلة موجبة(٧٤) ولذلك فقد ارتأى أن حذفَ نونِ لَدُن محمولٌ على حذفِ أحرف المد واللين، حيث قال بعد أن أورد الرجز (فيجوزُ حذفه إذا وقع موقعاً يحسُنُ

٧١- انظر الأماي، ٢٢٢/١.

٧٢- انظر شرح ديوان، الحماسة، للمرزوقي، ١٤٣١/٣ - ١٤٥٩.

٧٣- انظر شرح الشافية، للرضي، ٢٣٤/٢.

٧٤- المرجع السابق، ٢٣٥/٢.

حذف حرف المد فيه وذلك لأجل مشابهته للواو (٧٥) وقد رأينا - من قبل - ما بين المحمول والمحمول عليه من اتفاق من الوجهة الصوتية واختلاف من الوجهة الحكمية النحوية، وقد بين الرضي بعد أن حذف نون لم يكن ليس كحذف نون لَدُنْ، قال (ولا يقاس عليه نون لم يكن، وإن شاركه فيما قلنا من مشابهة الواو وجواز حذفه لغير الساكنين، لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ (٧٦) والأصل المقرر عندهم - كما رأينا في نص سيبويه - أنه لا يقاس على الشاذ.

ومهما يكن من أمر فهناك رأي آخر لسيبويه حول حقيقة نون لدن نلاحظه حين تحدث عن نصب «غدوة» بها، فقد عدّها شبيهة بالتنوين - تارة - حيث قال (كما أن لها في «غدوة» حال ليست في غيرها تنصبُ بها، كأنه الحَقُّ التنوين في لغة مَنْ قال لَدُ وذلك قولك من لَدُنْ غدوة) (٧٧) وشبيهة بنون التوكيد الخفيفة تارة أخرى وذلك حين علل للغة لَدُنْ بفتح الدال فقال (وقال بعضهم لَدُنْ غدوة كأنه أسكن الدال ثم فتحها كما قال اضربن زيدا ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة) (٧٨).

وهذا التشبيه والحمل في غاية الاستقامة لأن التنوين والنون الخفيفة من واد واحد، وإن كانا مختلفان من حيث دخول التنوين على الأسماء المتمكنة، ودخول النون الخفيفة على الأفعال (٧٩)، فهما يتفقان في كونها ساكنين وزائدين على أصل الكلمة (٨٠) ويحذفان أحيانا عند ملاقاتها الساكن، وأحيانا يتحركان مع تفاوت ذلك بين أن يكون قياسياً أو غير قياسي (٨١) وهذا هو حال نون

٧٥- المرجع السابق، ٣٣٥/٢.

٧٦- انظر شرح الشافية، للرضي، ٣٣٥/٢.

٧٧- انظر الكتاب، ٢١٠/١، وشرح المفصل، لابن يعيش، ١٠٢/٥.

٧٨- انظر الكتاب، ٢١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٢/٥.

٧٩- انظر الانصاف، لابن الأنباري، ٦٥٠/٢.

٨٠- انظر الكتاب، لسبويه، ٥٢١/٣.

٨١- الأصل في التنوين حين يلقي ساكناً أن يتحرك نحو هذا زيدن العاقل وربما حذفه حتى كاد يكون قياساً كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٩ - ٣٥ وعليه قراءة ولا الليل سابق النهار والمعنى سابق فحذف التنوين للساكن بعده.

والأصل في نون التوكيد الخفيفة حين تلقى ساكناً بعدها أن تحذف، نحو لا تضرب ابنك، ويموز حلقها في الشعر وفي قلة من الكلام لغير الساكن أيضاً كقول الشاعر اضرب عنك (البيت) انظر شرح المفصل ٤٣/٩ - ٤٤ وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١٥٦/١.

لُدُنْ، مع تفاوتِ الحكمِ في حذفِ نونها بين أن يكون شاذاً وذلك حين تلقى ساكناً، أو اعتباطاً وذلك حين تُحذفُ لغير لقائها الساكن بعدها، وقد وضح ابن جني وجهَ المشابهةِ بين نونِ لُدُنْ والتنوين أتمَّ توضيحِ ذلك حين عرَّضَ لعلَّةِ نصبِ «غدوة» بها فقال: إنهم (شَبَّهوا النونَ في لُدُنْ بالتنوينِ في ضاربِ فنصبوا غدوة تشبيهاً بالميمِز نحو عندي راقودٌ خلاً وجبةً صوفاً، والمفعولُ في نحو هذا ضاربٌ زيداً وقاتلٌ بكراً، ووجهُ الشبهِ بينهما اختلافُ حركةِ الدال قبلِ النونِ وذلك لأنه يُقالُ لُدُنْ ولُدُنْ بضمِ الدالِ وفتحها، فلما اختلفتِ الحركتانِ قبلَ النونِ شابهتِ النونُ التنوينَ، وشابهتِ الحركتانِ قبلها باختلافهما حركاتِ الإعرابِ في نحو هذا ضاربٌ زيداً ورأيتُ ضارباً زيداً، ولأنهم قد حذفوا النونَ فقالوا لُدْ غدوةٌ كما يُحذفُ التنوينُ تارةً ويثبتُ أخرى فلما أشبهتِ النونُ التنوينَ من حيثُ ذكرنا انتصبتِ «غدوةٌ» تشبيهاً بالمفعولِ(٨٢).

والمستفادُ من هذه المشابهةِ أنهم كانوا مدركين أن نونَ لُدُنْ زائدةٌ، كما أن التنوينَ والنونَ الخفيفةَ زائدانِ على أصلِ الكلمة.

غير أن سيبويه على الرغم من إدراكه ذلك، قد كان متمسكاً بفكرة ثلاثية لُدُنْ، وذلك حين قال: (ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مُضْمَرٍ رددته إلى الأصل تقول من لُدُنُهُ ومن لُدُنِي فإنما لُدُنْ كَعَنْ)(٨٣) وهذا - في الحقيقة - دليلٌ قوي لسيبويه لأن الإضافة إلى الضمائر تُردُّ الأشياء إلى أصولها(٨٤) غير أنه أجاز في موضعٍ آخر، إضافةً ياءِ المتكلم - وهي ضميرٌ للجبر والنصب - إلى (لُدُنْ) الثنائية المتحركة الآخر، من غير الإتيانِ بنونِ الوقاية، ومن غير عودة نونِ لُدُنْ الساقطة عنها تلك التي أوجب رجوعها، قال: وأما ما تحرك آخره فنحو مع ولُدْ كتتحريك أو آخر هذه الأسماء - يريدُ نحو يدٍ وهن - لأنه إذا تحرك آخره فقد صارَ كأواخر هذه الأسماء فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها - أي بمنزلة قط - فمن ذلك قولك معي ولدي في لُدُنْ(٨٥).

٨٢- انظر: سر صناعة الاعراب ٥٤٢/٢

٨٣- انظر: الكتاب، ٢٨٦/٣.

٨٤- انظر: البسيط لابن أبي الربيع، ٥٤٩/١ بتصريف وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٩٦/١.

٨٥- انظر الكتاب، ٣٧١/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك، السفر ١/١٨١-١٨٢، مع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وحاشية الصان ١٢٤/١ وحاشية الخضري، ٦١/١.

وعلى الرغم من أن هذا الجواز قد اختص بلغات لُدُنْ الثنائية المتحركة الآخر لأنها بتحريكها لم تُعَدَّ بحاجة إلى نونِ الوقاية التي اجْتَلِبَتْ أساساً لحفظ البناء على السكون فأشبهت بذلك الأسماء المتحركة الآخر (٨٦)، فهو من جانب آخر يعارضُ استدلالَ سيبويه في كونِ إضافة لُدُنْ إلى الضمائرِ يُعَدُّ دليلاً على أصالة نونها لأن تجويزه إضافة اللغات الثنائية المتحركة الآخر إلى ياء المتكلم من غير أن تعودَ نونها، يدلُّ على العدولِ عن هذا الأصلِ المقرَّر، وقد رأيناهم من قبل حريصين عليه وذلك حين علَّلوا للغاتِ لُدُنْ الثنائية، حيث جعلوا لُدُنْ الثلاثية أصلاً لهذه اللغات الثنائية، فكان من الأولى - طرداً للقاعدة - أن يُراعوا هذا الأصل الذي أصلوه وأن يُنصوا على أن إضافة لُدُنْ بلغاتها الثلاثية والثنائية إلى ياء المتكلم تلزمه نون الوقاية سواء أكانت لدن ثلاثية أم ثنائية ولو أنهم فَعَلُوا ذلك لاهتردت القاعدة تمام الاطراد خاصةً أنهم لجأوا إلى هذا الأصل حين وجَّهوا قراءة نافع وأبي بكر اللذين خَفَّفَا (لُدُنِي) في قوله تعالى: (قد بَلَّغْتَ من لُدُنِي عُدْرًا) (٨٧) في حين شَدَّدَ الباقون (٨٨) فقد ذهبوا في توجيه هذه القراءة مذهبين:

١ - أن لُدُنِي أصلها التشديد إلا أنه خَفَّفَ، وحذف نون الوقاية كما قالوا قَدُنِي وقَدِنِي.

٢ - أن لُدُنِي، جاءت على لغة من قال في لُدُنْ، لُدْ، فتكون النون نون الوقاية، ولا نون في أصل الكلمة (٨٩).

وواضح أن التوجيه الأول راعوا فيه الأصل، وهو حجةٌ لسيبويه في كون لُدُنْ ثلاثية الأصل، أما التوجيه الثاني فهو لا يتفق مع ما قرره في قوله السابق (الأتري... الخ) فقد أضيفت لُدْ - هنا - إلى المضموم ولم تُرَدِّ له نونه الأصلية، كما أن هذا التوجيه يتعارضُ مع ما أجازته سيبويه للغات لُدُنْ الثنائية المتحركة الآخر، لأن نون الوقاية دخلت على لُدْ، وقد رأينا أنه أجازَ أن يُقالَ لُدِي في مثل

٨٦- انظر حاشية الصبان ١٢٤/١ بتصرف.

٨٧- من الآية ٧٦ من سورة الكهف.

٨٨- انظر القراءة في الكشف، لمكي، ٦٩/٢ والنشر لابن الجزري، ٣٠١/٢.

٨٩- انظر البيان لابن الأنباري، ١١٤/٢ والبيان للعكبري، ٨٥٧/٢ وشرح التصريح للأزهري،

ذلك .

وقد ردَّ ابنُ مالك وابنُ هشام التوجيهَ الثانيَ وقرَّرا أنَّ لحاقَ النونِ مع لُدُنْ (أكثرُ) من عَدَمِ لِحاقِها وأنَّ ذلكَ جائزٌ في الكلامِ الفصيحِ وأنه لا وجهَ لمذهبِ سيبويه حينَ عَدُّ سقوطِ نونِ الوقايةِ منها من الضروراتِ غيرَ أنهما لم يرتضيا الوجهَ الثانيَ، لأنه كما قال ابنُ مالك لو كان أصلُها لُدْ بالضمِّ لقليلٍ في حالِ إضافتها لِدِي (٩٠) وحكى الألوسي عن بعضهم ردًّا على ذلك وترجيحاً للوجهِ الثاني فقال: ورُدُّ بأنه لا مانعٌ من أن يُقالَ إنها وقتَه من زوالِ الضمِّ (٩١) ومقتضى ذلك أن هذه النونُ هي نونُ الوقايةِ، وأن الأصلَ لُدْ الثنائيةُ، ونقل الصبانُ مناصرةَ الدماميني لسيبويه وذلك بقوله: إن (نونَ لُدُنْ إنما تُحذفُ إذا كانَ الاسمُ المضافُ إليه ظاهراً لا ضميراً) (٩٢) ومعنى ذلك أن النونَ في هذه القراءة هي نونُ لُدُنْ، وليست نونُ الوقايةِ، غيرَ أن الصبانَ ردَّ رأيه بقوله: (فيردُّ ما في كلامِ سيبويه من أنه يُقالُ في لُدْ بالضمِّ لِدِي، لصراحتِهِ في أنه يُضافُ إلى ياءِ المتكلمِ) (٩٣).

ومما يُضافُ إلى الحججِ التي أوردها سيبويه للدلالة على ثلاثية لُدُنْ ما قرَّره الأعلامُ الشنتمري حينَ قال تعليقاً على بيتِ الرجزِ (من لُدْ لِحْيِيهِ الى مُنْخوره) ما نصُّه (أرادَ أنْ لُدْ محذوفةٌ من لُدُنْ منوية النونِ فلذلك بقيت على حركتها، ولو كانت مما بُنيَ على حرفين للزمها السكونُ كَعَمْنِ) (٩٤) ومذهبُهُ في كونِ (لُدْ) مقتطعةً من لدن هو احتمالٌ قد يتعينُ وقد لا يتعينُ فيجوزُ أن يكونَ أصلُها لُدُنْ، ويَحتمَلُ أن تكونَ قِسماً برأسِها، وبقاءُ الضمةِ على الدالِ لا يدلُّ بالضرورةِ على الأصلِ لأنها لغةٌ من جملةِ لغاتِ لُدُنْ الثنائيةِ، شأنها شأنُ لُدْ ولُدْ، بل إن المعتبرَ عندَ ابنِ الحاجبِ في سببِ بناءِ لُدُنْ هو أن من لغاتها (لُدْ) التي تشبهُ الحروفَ في الصيغةِ (٩٥) ولم ينصَّ على (لُدْ). كما أن المتَّجِّهَ عندهم

٩٠- انظر شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١/١٨١ - ١٨٢ وتخليص الشواهد وتلخيص الفرائد لابن هشام ١٠٧ بتصرف.

٩١- انظر روح المعاني، للألوسي، ٢/١٦.

٩٢- انظر حاشية الصبان، ١/١٢٤.

٩٣- المرجع السابق، ١/١٢٤.

٩٤- انظر شرح الشواهد، للبغدادى، ٤/١٦١.

٩٥- انظر الايضاح، ١/٥١٥ بتصرف.

أيضاً أن السكون هو أصل البناء (٩٦) وليس الضم لذلك كله أحسب أن لُدْ ليست بالدلالة على الأصل بأولى من (لُدْ).

يضاف إلى ذلك أن قوله في الشق الثاني، ولو كانت... الخ يدل على أنه لو وجدت لغة مبنية على حرفين وساكنة أيضاً فهي - بناءً على قوله - لغة قائمة برأسها، ومعنى ذلك أن (لُدْ) يمكن أن تكون لغة قائمة برأسها لأنها ساكنة ومبنية على حرفين أيضاً. وإذا ثبت ذلك فهذا يؤدي إلى القول بأن تعليلهم السابق المفيد بأن أصل (لُدْ) ثلاثي يعارضه قول الشتتمري هذا،

ومهما يكن من أمر فإن حججهم وآراءهم التي أوردوها حول نون لُدْن، لا تدل دلالة إلزامية حتمية على أن نونها أصلية، فقد رأينا أن فيها ما يقوّمها، وفيها ما يضعفها، وحوّلها خلافات ومناقشات، والدليل - كما يقول ابن الأنباري - إذا تطرّق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال (٩٧) الأمر الذي يجعلنا نبحث عن حقيقة هذه النون التي أدركوا زيادتها كما رأينا من قبل، فلعل البحث في أصل لُدْن يكشف لنا صدق شعورهم وإحساسهم، وهناك احتمالان:

أ - ان (لُدْن) قد تكونت من ثلاثة عناصر إشارية لأن 7 (ز) في العبرية تقابل (ذ) في العربية، وتقابل و (د) في الآرامية و de (د) في السريانية و de (د) في السبئية (٩٨)، ومعنى ذلك أن الدال والذال والزاي كانت عناصر إشارية تؤدي معنى واحداً مع تنوع نطقها، فلا يستبعد أن تكون الدال من (لُدْن) عنصراً إشارياً ثم دخلت عليها اللام تأكيداً وتقوية لها وذلك على حد دخولها على الأسماء الموصولة فقد ذكر بروكلمان أن الأسماء الموصولة أصلها في كل اللغات السامية أسماء إشارة وأضاف بأن اللغة الأدبية تستعمل للصيغة المؤكدة باللام وأداة التعريف (٩٩) مثل الذي والتي... الخ وما ذهب إليه بروكلمان

٩٦- انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٨٢/٣.

٩٧- انظر الانصاف، ٧٢٩/٢.

٩٨- Hebrew and English lexicon of the old Testament by Francis Brown, D.D.D.

litt and Oxhens P. 26.

- وانظر مقالة أنوليتمان بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، م ١٠/ج.

٤٢/١ جامعة القاهرة عدد مايو ١٩٣٨ م. وفقه اللغات السامية لبروكلمان، ٨٩.

٩٩- انظر فقه اللغات السامية ٩١ بتصرف، ودراسات في فقه اللغة للدكتور السيد يعقوب بكر ٥٧، فقيه ما يدل على أن اللام قد تقع عنصراً إشارياً.

قد قرره النحويون القدماء من الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن أصل (الذي) (هذا)، و (هذا) عندهم أصله ذالٌ واحدة (١٠٠).

أما النون فقد لحقت بـ (لُد) للدلالة على قُرب المشار إليه، لأن (السببية والفنيقية والحبشية والآرامية تصل إلى ذلك بإضافة نونٍ إلى اسم الإشارة) (١٠١).

ومعنى ذلك أن لُدُن كانت تعني «مِن هذا أو مِن الذي» فقولنا - مثلاً - سافرتُ مِن لُدُن مكةَ إلى المدينة معناه سافرتُ من هذا المكانِ أو من المكان الذي هو مكة أو فيه مكة، وقولنا سافرت من لُدُن الظهر إلى العصر، معناه سافرت من هذا الوقتِ، أو الوقت الذي هو الظهر، وقولنا أعطني مالاً من لدنك، معناه أعطني مالاً من هذا الذي عندك أو من الذي عندك، ونلاحظُ من ذلك أن معاني استعمالات لُدُن المتنوعة تستقيمُ وبدهي أننا لا نعلمُ على وجه التحديد المراحل الزمنية التي مرّت بها الكلمة، حتى استوت على سوقها في العربية ثلاثية الأصول، دالة على الظرفية (١٠٢) كما أننا لا نستطيع أن نحدّد

١٠٠- انظر الأصول لابن السراج، ٢/٢٦٢ والأنصاف لابن الانباري، ٢/٦٦٩.
١٠١- انظر فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ٨٩ ومجيء النون عنصراً إشارياً أمر معهود في اللغات السامية. انظر لذلك التطور النحوي لبرجشتراسر ٨٥، ٨٦ وفقه اللغات السامية لبروكلمان ٩٢ ودراسات في فقه اللغة ليعقوب بكر ٤٨.

١٠٢- يهدو أن ضمة دال (لُد) تمثل مرحلة الظرفية التي استقرت عليها اللفظة، نزع ذلك استثناساً باللغات السامية الأخرى، قال بروكلمان: (وقد بقيت حالة الظرفية بالنهاية (ن) أكثر شيوعاً في الآشورية وفي العربية والحبشية تتمثل هذه الحالة في عدة ظروف مثال ذلك في العربية تحت وقبل وبعد وفي الحبشية (Lalü) فوق (TahTü) تحت (Kadimü) قديماً (فقه اللغات ١٠٢)، كما يؤنسنا في ذلك أيضاً أن عهد العرب بالظروف الدالة على فكرة الغاية - بوجه عام - أنه يجوز أن تُبنى على الضم كقبل وبعد وعل، وأحسب أنهم لو وضعوا هذه الضمة على النون بعد أن لحقت بـ (لُد) لظن أن لُدُن معربة، لأنها بمعنى عند المعربة المنصرفه، وقد أدى ذلك إلى ذهاب قيس إلى إعرابها، يضاف إلى ذلك أن من لغات لدن ما نونه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلكي لا يتوهم أن هذه الحركات هي حركات إعراب ارتأوا أن يُثَقِّوا الضمة على الدال لأن النون جاءت ساكنة على أصل البناء، ولا داعي للتغيير لعدم الاضطرار إليه، ولا يرد أن من لغات لُدُن لُد يسكون الدال لأننا نقول إن تعليلهم التي أوردوها للغات لدن الثنائية بوجه عام ترجمها إلى لدن بضم الدال الثلاثية.

اللغة الأم التي تكونت فيها الكلمة ثم انتشرت، أو أن نقرر أن عدداً من اللغات قد عمل على تكوينها فكانت كذلك، ننفي كل ذلك لأننا لم نجد نصوصاً سامية قديمة - فيما أعلم - تساعدنا في الجزم على ذلك، وعلى أية حال فما أوردناه هو احتمال قد يكون صواباً، وقد ينأى عن ذلك.

ب - أن (لُد) المضعفة كانت أصلاً لِلدُن، نزع ذلك لأن المعاني اللغوية المتعددة التي أوردتها اللغويون لهذه المادة تنصب كلها في بؤرة معنوية واحدة، وهي الدلالة على الظرفية المكانية. قال الخليل في نص جامع لها (اللُد فعلك باللُدود حين تلُد به، وهو الدواء يُوخز في أحد شقي الفم. . . وأخذ اللدود من لِدَيْدي الوادي وهما جانباه، والوحور في وسط الفم، واللديدان صفحتا (١٠٣) العنق من دون الأذنين، وجانباً كل شيء لسديده. . . والتلُد في التلفت أن يعطف بعنقه مرة كذا ومرة كذا. واللُد مصدر أي اللُد أي السيء الخلق الشديد الخصومة العسر الانقياد^(١). وحصر ابن فارس معاني لُد كلها في معنيين أحدهما الخصام والثاني الناحية والجانب، قال: «اللام والداد أصلان صحيحان أحدهما يدل على خصام، والآخر يدل على ناحية أو جانب (١٠٥)، ونص الخليل يوقفنا على الارتباط المعنوي القائم بين الظرفية من جهة وبقية المعاني المتنوعة من جهة ثانية، ف «اللُد» ما وُضِع في وسط الفم، ولِدَيْدا العنق جانباه. . . واللديدان. . . ما تحت الأذنين وجانب كل شيء لسديده. . . والتلفت مع عطف العنق يميناً أو شمالاً ما هو إلا ضرب من التلُد، كما يوضح لنا أن هناك اشتقاقاً قد تم من المعنى الظرفي وذلك بقوله (وأخذ اللدود من لِدَيْدي الوادي وهما جانباه) ثم فسّر اللدود بأنه (الدواء المُسقى في أحد لِدَيْدي الفم وهما شقاه) (١٠٦) وأكد ابن الأثير على وجود مثل هذا الاشتقاق بقوله: (ولديدا الفم جانباه. . . والتلُد التلفت يميناً وشمالاً تحيراً مأخوذاً من لِدَيْدي العنق وهما

١٠٣- في الأصل صفقا، والتصويب من لسان العرب، وتاج العروس مادة لدد.

١٠٤- انظر معجم العين، مادة لد، وانظر الجمهرة لابن دريد، والصحاح للجوهري، مادة لدد

وتهذيب اللغة للازهري مادة لدد وكتاب الأفعال لابن القطاع، ١٤٣/٣ وتاج العروس مادة

لدد، ونصوصهم التي أوردوها تشابه مع ما أوردته الخليل.

١٠٥- انظر معجم مقاييس اللغة، مادة لد.

١٠٦- انظر تهذيب اللغة، للازهري، مادة لد، والفاثق في غريب الحديث، للزنجشري، ٣١٣/٣

صفحتاه (١٠٧)) ومن كل ذلك يتضح لنا أن هناك علاقات اشتقاقية بين المعنى الظرفي وبقية معاني لُد ما عدا دلالة لُد على الخصام فهي تشعرنا بأنه لا صلة بينها وبين المعنى الظرفي، غير أن أبا إسحاق الزجاج قد أكد على هذه الصلة بقوله: (ومعنى خَصْمُ اللُدِّ في اللغة، الشديدُ الخصومةِ والجِدْلُ واشتقاقه من لديدِي العنق وهما صفحتاه، وتأويله أن خَصَمَهُ في أي وجهٍ أخذ من يمين أو شمالٍ من أبواب الخصومةِ غَلَبَهُ في ذلك) (١٠٨) وواضح من هذه النصوص جميعها، أن معنى الظرفية سابق على بقية المعاني لأنها مأخوذة منه، وهذا يدعونا إلى الزعم بأن (لُد) المضعفة الدالة على الظرفية كان أصلاً للذُن، ومثل هذه الظاهرة - أعني ظاهرة وجود مقابلات غير مضعفة للصيغ المضعفة قد ألمح إليها قداماؤنا وذلك حين ذهب الكوفيون إلى أن أصل صَمَحَحَ ودمَكَمَكَ ومُشَفَّفَ وكَبَكَبَ ورفرق وكركر هو صَمَحَحَ ودمَكَمَكَ ومشَفَّفَ وكَبَبَ ورفرق وكركر (١٠٩) وقد استفاد من هذه الفكرة - فيما يبدو - أحد المحدثين (هورويتز) إذ افترض (أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راءٍ أو لامٍ أو نونٍ أو ميمٍ قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين، ومثل لذلك بالكلمات الآتية: حَرَجَلٌ وَجَلَمَدٌ وَعَنْكَبٌ وَعَرْقَبٌ، وَقَرْمَطٌ، وَقَلْطَحٌ وَأصلها على التوالي حَجَلٌ وَجَمَدٌ وَعَكَبٌ وَعَقَبٌ، وَقَمَطٌ وَقَطَحٌ، وأكد هذا الافتراض بقوله: (يوجد غالباً مقابلات مضعفة للصيغ السابقة وهذا يعني - كما يقول - أن العقل السامي كان يعتبر هذه الصيغ المزيده مقابلة للصيغ المضعفة وانتهى إلى نتيجة ملخصها أن الحروف المائعة تعد وسيلة مخالفة للتضعيف في الصيغ القديمة) (١١٠) ، ولعل من استفاد من هذه الفكرة أيضاً الدكتور إبراهيم أنيس في بحث له عن الأصل الاشتقائي لأحرف العلة فقد قرّر - بعد الاستقراء - بأن الفعل المعتل العين أو اللام إذا أريد معرفة أصله يُنظر أولاً في نظيره مضعف، أو يُبحث عن نظيره مهموز سهلت همزته، فإذا لم يكن من بين هذين النظيرين فالأصل الاشتقائي لحروف العلة يجب أن يكون

١٠٧- انظر النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، ٢٤٥/٤

١٠٨- انظر معاني القرآن واعرابه، للزجاج، ٢٦٧/١ ولسان العرب مادة لدد.

١٠٩- انظر الانصاف، لابن الأنباري، ٧٨٨/٢ (بتصرف).

١١٠- انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور احمد مختار عمر، ٣٣٠ (بتصرف).

وعلى الرغم من أن (هورويتز) قد قصر ذلك على الكلمات الطويلة البنية مما ضَعَفَ عينيها - كما هو واضح من أمثله التي سَأَقَهَا - فَإِنَّ العربية لم تقتصر على ذلك بل استخدمتها في الكلمات القليلة البنية، مما ضَعَفَ عينيها أو لأمها، ولها صيغٌ غيرُ مضعفةٍ، ويَبْحُثُ الدكتور أنيس خيرُ مثالٍ على ذلك، وإن كان مقصوداً على الأفعال فهو يدلُّ على وجود هذه الظاهرة في العربية، ثم إن هذه الصيغ غير المضعفة قد أتت أحياناً بأحد الحروف المائعة وأحياناً بغيرها، وكلُّ ذلك مع الاشتراك في المعنى الدلالي تارةً وتارةً أخرى يتغيَّرُ المعنى بين تعميم للخاص أو تخصيص للعام، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ - بَتَّ وَبَتَكَ: فالبَتُّ من معانيه القَطْعُ، ويُقالُ بَتَكَ الشيء إذا قَطَعَهُ (١١٢).

٢ - رَجَّ وَرَجَّنَ: فالرَجُّ يدلُّ على الاضطراب وتحريك الشيء، ورجن يدلُّ على الاختلاط (١١٣).

٣ - حَفَّ وَحَفَّنَ: ومن معاني حَفَّ أن يطيف الشيء بالشيء يُقالُ حَفَّ القومُ بفلان إذا أطافوا به، ويقالُ حَفَّنَ الشيء، إذا جمَعَهُ في كَفِّ أو غير ذلك والحفنة هي ملء كفيك من الطعام (١١٤).

٤ - جَدَّ وَجَدَّمَ: وكلاهما يدلُّ على القطع (١١٥).

٥ - دَسَّ وَدَسَّو: وكلاهما يدلُّ على دخول الشيء تحت خَفَاءٍ وَسْتَرٍ (١١٦).

٦ - بَحَّ وَبَحَّنَ: فالبَحُّ من معانيه الدلالة على سَعَةِ الشيء وانفساحه، قال الفراء: يقالُ نحن في باحة الدار بالتشديد وهي أوسعها، والبَحْنُ يدلُّ على الضخامة قال الأصمعي يقول العرب للغرب إذا كان عظيماً كثير

١١١- انظر الاصوات اللغوية للدكتور ابراهيم انيس ١٥٠ بتصرف.

١١٢- انظر مقاييس اللغة، لابن فارس، مادتي بت وبتك.

١١٣- المرجع السابق ٢ رج ورجن.

١١٤- انظر مقاييس اللغة، مادتي حف وحفن.

١١٥- المرجع السابق مادتي جد وجدم.

١١٦- المرجع السابق دس ودسو.

الأخذ إنه لَبَحُونُ على مثال جَدُول (١١٧) وهو لا يكون كثير الأخذ إلا إذا كان واسعاً منفسحاً

٧ - الدُّجَّةُ والدُّجْنَةُ: فالدُّجَّةُ شدة الظلمة والدُّجْنَةُ الظلمة (١١٨).

٨ - حَضٌّ وحَضْنٌ: فالْحَضُّ من معانيه الدلالة على القرارِ المستفيلِ ومنه الحضيضُ، وهو قرَارُ الأرض، قال:
نزلتُ إليه قائماً بالحضيضِ ..

ويقال: إن الحَضْنَ أصلُ الجبل (١١٩).

٩ - رَصٌّ ورَصَنٌ: يُقَالُ رَصَّصْتُ البنيانَ إذا ضَمَمْتُ بعضَهُ إلى بعضِ أي صارَ شديداً متماسكاً ثابتاً، والرصين الشيءُ الشديداً الثبات (١٢٠).

١٠ - هَتٌّ وهَتَنٌ: وكلاهما يدلُّ على انصبابِ المطرِ وتتابعه (١٢١).

١١ - حَذٌّ وحَذَقٌ: فالْحَذُّ يدلُّ على القطعِ والخفَّةِ والسرعةِ وحَذَقَ الشيءَ إذا قَطَعَهُ يقال حَذَقَ السكينُ الشيءَ إذا قَطَعَهُ قال الشاعرُ:

فذلك سكينٌ على الحَلْقِي حاذق (١٢٢)

١٢ - جَزٌّ وجَزَلٌ وجَزَمٌ وجَزَحٌ وجَزَرٌ، وتشترك كلها في بؤرة معنوية واحدة وهي الدلالة على القطع (١٢٣).

ويبدو أن لَدَّ ولَدَّنَ، من هذا القبيل، ذلك أن لَدَّ هي الصيغة القديمة للَدَّنَ، وقد طرأ عليها تحوُّلٌ داخلي لسببين؛ أحدهما صوتي، والآخر دلالي.

١١٧- انظر لسان العرب، مادتي دج ودجن.

١١٨- المرجع السابق، بح، وبحن.

١١٩- انظر مقاييس اللغة، مادتي حض وحضن.

١٢٠- انظر مجمل اللغة، لابن فارس، مادتي رص ورصن.

١٢١- انظر لسان العرب مادتي هت وهتن.

١٢٢- انظر مقاييس اللغة مادتي حذ وحذق.

١٢٣- انظر معجم مقاييس اللغة، المواد المذكورة أعلاه، وانظر، ولتقف على هذه الظاهرة المواد الآتية في المعاجم العربية (طح وطحن، وع ورعن، ورض ورصن، ورضم، وشد وشدن، وصر وصرى).

أما السبب الصوتي فهو أن العرب قد هربت من التضعيف، فأبدلت من الحرف الثاني حرفاً آخر، فقالوا في أمَلتُ ودنَّارٍ وقِرَاطٍ - أمليتُ وديناراً وقيراطاً(١٢٤) وقد هربوا من ذلك لأن التضعيف ثقيل يحتاج إلى جهد عضلي، قال سيويبه مشيراً إلى ذلك (اعلم أن التضعيف ثقيل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد)(١٢٥)، وإلى نحو هذا أشار ابن جني بقوله: (ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والاشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال)(١٢٦)، فيبدو أن المتكلم قد هرب من تضعيف دال (لَد) ميلاً نحو السهولة وتوفيراً للجهد العضلي، وقد باتت في حكم الحقائق المقررة أن (الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر)(١٢٧)، ولعل ما يدغم ذلك أن لَد مكون من مقطعين، الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول، ولما كان النبر - فيما نحسب - يقع في مثل ذلك على المقطع الأول، والنبر يحتاج إلى جهد عضلي(١٢٨)، فأحسب أن المتكلم بعد أن بذل هذا الجهد، أراد أن ينهي الكلمة بصوت مريح سهل فارتأى - أولاً - صوت النون لأنه (صوتٌ يحسن السكوت عليه)(١٢٩)، ولأن (اللغات تستخدم السواكن الأنفية والترددية بشكل أكبر من بقية الحروف لتحقيق عنصر المخالفة)(١٣٠)، ولعل الذي ساعد المتكلم على إجراء هذه المخالفة أن هناك شبيهاً كبيراً بين الدال والنون، فكلاهما حرفٌ مجهورٌ، غير أن الدال صوت شديد والنون صوت متوسط بين الشدة والرخاوة،

١٢٤- انظر الكتاب، لسيويبه، ٤/٤٢٤، والمقتضب للمبرد، ١/٢٤٦، وشرح المفصل لابن

يعيش ١٠/٢٤، ١٢١.

١٢٥- انظر الكتاب، ٤/٤١٧، والمقتضب، ١/٢٤٦، والأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم

أنيس ٢١٠-٢١١.

١٢٦- انظر الخصائص ٢/١٥٥.

١٢٧- انظر الأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس ٢٣٤ - ٢٣٥.

١٢٨- انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ١٨٧.

١٢٩- انظر فقه اللغة المقارن، للدكتور ابراهيم السامرائي، ١٢٦.

١٣٠- انظر دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٣٣٠.

والهواء يتخذ مجراه مع النون خلال الأنف، ومع الدال خلال الفم، أما موضع اللسان بالنسبة للمحنك الأعلى في كل منهما فيكاد يتحد تمام الاتحاد (١٣١).

وارتأى - أحياناً أخرى - ولعل ذلك قد حدث في مرحلة متأخرة عن الأولى - أن يستبدل هذه الدال الألف المقصورة، لما في أحرف المد واللين من سهولة في النطق ويسر، أشار إليهما ابن يعيش حين تحدّث عن حروف الزيادة بقوله: (وأصل حروف الزيادة حروف المد واللين، التي هي الواو والياء والألف وذلك لأنها أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً وأقلها كلفة . . . وأيضاً فإنها مأنوس بزيادتها، إذ كل كلمة لا تخلو منها، أو من بعضها، ألا ترى أن كل كلمة إن خلت من أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركة إما فتحة وإما ضمة وإما كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف وهي زوائد لا محالة فلما احتيج إلى حروف يزيدونها في كلمهم لأغراض لهم كانت هذه الحروف أولى إذ لو زادوا غيرها لم تؤمن نفرة الطبع والاستيحاش من زيادته إذ لم تكن زيادته مألوفه) (١٣٢).

يُضاف إلى ذلك أن كلاً من الدال والألف مجهور، غير أن الدال صوت شديد، والألف صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، والفرق بينهما أن الهواء مع الألف يجري خلال الفم من غير عائق، واللسان يهبط إلى قاع الفم (١٣٣) في حين أن الهواء يتخذ مجراه مع الدال خلال الفم ويرتفع اللسان نحو المحنك الأعلى (١٣٤)، وهذه الاختلافات كانت عاملاً مساعداً لإجراء مثل هذه المخالفة، لأن نطق الألف أسهل من نطق الدال من حيث الحركات الفسيولوجية للضم بوجه عام، ولعل مما آنس المتكلم على إجراء هذه المخالفة أيضاً ما عهده من مشابهة بين النون والألف، وقد رأينا من قبل ما ذكروه في

١٣١- انظر الكتاب لسبويه، ٤/٤٣٣-٤٣٦، والأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس ٢٣٤ - ٢٣٥ (بتصرف)

١٣٢- انظر شرح المفصل لابن يعيش، ٩/١٤١، والأصوات اللغوية، ٢٤٢.

١٣٣- انظر الكتاب، لسبويه، ٤/٤٣٣-٤٣٥، ودراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، ٢٩٧.

١٣٤- انظر الكتاب، لسبويه، ٤/٤٣٣، ٤٣٦، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، ١٨٥ بتصرف.

شأن هذه المشابهة، وهو الأمر الذي أكده المحدثون فقد أشار د. أنيس إلى (أن اللام والنون والميم، تُعدُّ من الناحية الصوتية أشباهاً لأصوات اللين) (١٣٥)، فلما كانت هذه المشابهة قائمة وكان المتكلم - من قبل - قد أجرى المخالفة فجعل دال «لُد» الثانية نوناً، وكانت النون شبيهة بالألف، وكان التغيير يؤنس بالتغيير كان - كل ذلك - بساطاً لكي يجعل دال «لُد» الثانية ألفاً مقصورة، ولهذه العوامل مجتمعة أجرى المتكلم المخالفة فتولدت لُدَى، عن لُد.

ونحن في تفسيرنا هذا نخالف ما ذهب اليه ابن منظور حين نصَّ بعد أن عدَّد لغات لدن، على أن «لُدَى محولة» (١٣٦) وكنا نتمنى أن يكشف لنا عن أي شيء تحوَّلت، ولم تحوَّلت، لأن مقتضى كلامه - كما يتبادر الى الذهن مباشرة - أنها محولة عن (لَدن) وهذا يؤدي إلى كون ألفها ليست أصلية فكان من الواجب أن تسقط وصللاً وتثبت وقفاً، كما هو حال نون التوكيد الخفيفة، حين نقف عليها، غير أن المعتدُّ به أن ألف لُدَى أصلية وذلك لأمرين:

١ - أنها ثابتة وقفاً ووصللاً، ولو كانت منقلبة عن نون لَدن، لسقطت في حال الوصل، وقد أشار إلى ذلك أبو علي بقوله: (ونظير دَدَنُ ودَدَا ودِدِ، في استعمال اللام تارة نوناً، وتارة حرف علة وتارة محذوفة لَدَنُ ولُدَى ولُدُ) (١٣٧) ومن قبل قد نصَّ على أن ألف دَدَا أصلية بقوله: (فأما قولهم في اللعب واللهو دَدَنُ، ودَدَا، فليست الألف فيه بدلاً من نون دَدَنُ، من قبل أنها في لغة من نطق بها بالألف ثابتة وموجودة في الوصل والوقف جميعاً وذلك نحو قولهم هذا دَدَا يا هذا، ورأيت فيك دَدَا مفرطاً وعجبت من دَدَا أراه فيك كما تقول هذا دَدَنُ مفرط ورأيت فيك دَدَناً سرَّني وعجبت من دَدَنٍ رأيت في فلان، ولو كانت الألف في دَدَا بدلاً من النون في دَدَنُ، لما وجدت في الوصل كما أن ألف إذا لا توجد في الوصل إنما تقول: إذن أزورك ولا تقول إذا أزورك، ومنهم من يحذف اللام فيقول دَدَ) (١٣٨) ويقتضي هذا التنظير الذي ساقه أبو علي ان

١٣٥ - انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٠

١٣٦ - انظر لسان العرب، مادة لدن، وتبعه في ذلك الزبيدي في تاج العروس مادة لدن.

١٣٧ - انظر سر صناعة الاعراب، لابن جنى، ٦٨٦/٢، وانظر خلافهم حول كتابة ألف إذا، في

شرح الشاقية، للرضي ٣١٨/٣، وجمع الهوامع، للسيوطي، ٢٣٢/٢.

١٣٨ - انظر سر الصناعة، ٦٨٦/٢

يدل على أن ألف لدى أصلية .

٢ - أن الوقف يمتنع بين المضاف والمضاف إليه (١٣٩) ولَدُنْ وَلَدَى لا تنفكان عن الإضافة، لذا لا يُتصوَرُ أن تكون ألفها منقلبة عن نون لَدُنْ في حال الوقف، ثم يُقال بأن الوصل قد أُجرى مجرى الوقف، ولأجل ذلك فقد أُكِّدَ بأن يعيش على أن لَدَى لغة قائمة بنفسها وليست من لفظ لَدُنْ، قال (وأما لدا) (١٤٠)، فلغة قائمة بنفسها وليست من لفظ لَدُنْ، والقياس في ألفها، أن لا تكون أصلاً، فأما انقلابها مع المضمرة ياءً فعلى التشبيه بألف على وإلى (١٤١) ولعل سبب وهم ابن منظور أنه قد اطلع على نص الزجاجي القائل بأن لَدُنْ (إذا استقبلتها الألف واللام أسقطت نونها ورجعت إلى لَدَى، كقولك لَدُنْ زيد، ولَد الرجل) (١٤٢) ونص الزجاجي - فيما أحسب - فيه تحريف واضح من عدم المطابقة بين النص من جهة والأمثلة التي ساقها من جهة ثانية (١٤٣).

ومهما يكن من أمر، فقد حدثت المخالفة، وأبدل المتكلم من دال «لُد»

١٣٩- انظر القطع والانتناف، للنحاس، ١٠٨، ونتائج الفكر، للسهيلى، ٨٧.

١٤٠- كذا رُسِمَتْ ومن قبل رُسِمَتْ كذلك في الإيضاح، للزجاجي ١٣٩، وتبعها في ذلك الفيروز آبادي (مادة لدن) غير أن الزبيدي في تاج العروس (مادة لدن) نبه إلى تصحيفها، ونص على أن صوابها هو أن ترسم بالياء على المشهور عندهم بأنها تكتب بالياء وإن لم تُمل لقولهم لَدُنْكَ (انظر شرح الشافية للرضي ٣/٣٣٣، والكفاش لأبي الفداء ٦٩٣)، ويبدو أن الزجاجي ومن تبعه لم يعتدوا بذلك، حين رأوا أن بعض العرب لم يقلبوا ألفها ياءً حين تتصل بالضمائر (انظر ذلك في صفحة ٣٠ من هذا البحث) فارتأوا أن تكتب بألفٍ ممدودة غير منونة، ومذهبهم مردود إن كانوا قد اعتمدوا ذلك لأن عَدَمَ قلبها ياءً - في هذه اللغة، ليس مقصوراً على لَدَى بل هي كذلك مع على وإلى، ومع ذلك لم نر أحداً منهم كتب على وإلى، بألفٍ ممدودة.

١٤١- انظر شرح المفصل لابن يعيش، ١٢٧/٢.

١٤٢- انظر حروف المعاني، للزجاجي، ٢٧.

١٤٣- يبدو أن محقق الكتاب لم يلتفت إلى هذا التحريف، ولقد رجعت إلى جميع المراجع التي ذكرها المحقق في الحاشية، فلم أقف على نص في واحدٍ منها يشير إلى أن نون لَدُنْ حين تسقط لملاقاتها الساكن بعدها ترجع إلى لَدَى، بل أشارت هذه المراجع إلى أن نون لَدُنْ تسقط وتبقى لَدُ، ولعل صواب نص الزجاجي يكون على النحو الآتي: ورجعت إلى لَدُ، وبذلك يتم التطابق بين النص والأمثلة وإذا لم يكن الأمر كذلك فلعل ابن منظور أراد أن لَدَى محولة عن لَدُنْ وأنها حين تلقى ساكناً بعدها تصبح لَدُ، وأن الألف المقصورة نشأت عن إشباع فتحة الدال، ومعنى ذلك أن ألفها عنده ليست أصلية.

الثانية نوناً تارة وألفاً مقصورةً تارة أخرى، وقد جاءتا ساكنتين، لأنهما مهيأتان للكلام بعدهما، وقد بين د. أنيس فائدة تسكين النون بقوله: (والنون أشدُّ ما تكون تأثراً بما يجاورها من أصواتٍ حين تكون مشكلةً بالسكون، وحينئذ يتحقق اتصالها بما بعدها، اتصالاً مباشراً) (١٤٤).

يُضاف إلى ذلك أنها وفرتا الانسجام الصوتي في الكلمة، فقد قامت النون بوظيفة صوتية تشبه إلى حدِّ كبير وظيفة التنوين الصوتية، حيث طلبت من الدال قبلها حركةً تجانسها صوتياً، فوجدت لغات متعددة أمها لَدُنْ بضم الدال، ولَدُنْ بفتحها، ولَدُنْ بكسرهما، والمشابهة الصوتية واضحة بين هذه اللغات وقولنا زيدٌ وزيداً وزيد (١٤٥).

وكان من المفروض نتيجةً لهذه المخالفة، أن تكون لَدُنْ بفتح الدال هي أمُّ الجميع وأشهر اللغات، لأننا حين ن فك الإدغام يصبحُ السكونُ فتحةً تسهياً للنطق، كما لو قلنا شَدُّ وشَدَدٌ، وأحسب أن الأمر كان كذلك غير أن لَدُنْ لما اختصت بالظرفية (الزمانية) وذلك حين استعملت مع «غُدوة» فقط، نتيجةً لظروف لغوية لهجية، تقاصرت عن لَدُنْ (بضم الدال) التي استعملت للدلالة على الظرفية (الزمكانية)، وكلُّ حسب سياقه، فشاعت لَدُنْ حتى إن القرآن الكريم لم يستعمل سواها ولم يُقرأ بغيرها (١٤٦) فكان ذلك عاملاً على جعلها أمّاً للجميع وأصلاً تفرّعت عنه بقية اللغات.

والمهم أن هذه المخالفة لم تقتصر فائدتها على ما ذكرناه فحسب، بل أفادت أيضاً حين جعلت لِنونٍ لَدُنْ ولألف لَدَى، وظائف نحوية، ولها قواعدٌ تختصان بهما (١٤٧).

ب - وأمّا السبب الدلالي فلعله العاملُ المهمُّ الداعي إلى إجراء هذه

١٤٤ - انظر الأصوات اللغوية، ٦٧.

١٤٥ - وقد مر معنا كيف شبهوا نون لَدُنْ بالتنوين.

١٤٦ - لا يقال إن هناك قراءات خففت نون لَدُنْ، أو كسرتها أو أشمتها الضم، لأن الأصل في هذه القراءات - كما قالوا - هو لَدُنْ. بضم الدال وسكون النون. انظر صفحة ٢٥ من هذا البحث وروح المعاني ٣٣٠/١٥.

١٤٧ - انظر صفحة ٣٠ - ٣٣ من هذا البحث.

المخالفة، حيث إنَّ المتكلمَ كان حريصاً على التفريق بين معنى الظرفية من جهة، وبقية المعاني من جهة ثانية، وقد رأينا ان معاني كلتا الجهتين تشترك في (لُد) فيبدو أنَّ المتكلم بعد أن استطاع أن يشتق من «لُد» ما عبَّر به عن جانبي الوادي وعن شقي الفم وعن المعاني الأخرى التي ذكروها، وجدَّ أن هناك معنىً مشتركاً ما زال قائماً بين معنى الظرفية ومعنى الخصام وهما الأصلان اللذان نصَّ عليهما ابن فارس - فأراد أن يصنع حدّاً فاصلاً بين المعنيين فارتأى أن يجري تحوُّلاً داخلياً في الكلمة بدلاً من أن يزيد عليها حرفاً أو حرفاً كما في لذيدي العنق وكما في اللدود، ولذا لجأ إلى هذه المخالفة، فأبقى التضعيف دالاً به على الخصام، وجعل لُدُنْ ولُدَى مختصين بالظرفية بعد أن أجرى المخالفة على (لُد).

ومهما يكن من أمر، فالذي نحسبه نتيجة لما أوردناه أن المخالفة الكبيرة قد تَمَّت، واكتملت الكلمتان صوتياً ودالياً، وحقَّق المتكلم بها أغراضه، غير أنه لجأ مرةً ثالثة إلى الهروب من بذل هذا الجهد فحذف نهاية الكلمة. وتفسير ذلك - فيما أحسب - يعود إلى احتمالات متعددة يُنظر إليها من نواحٍ مختلفة: أولها: أن هذا الحذف قد تمَّ بعد إجراء المخالفة الصوتية، بمعنى أن المتكلم حذفَ نونَ لُدُنْ ايثاراً للسهولة وتوفيراً للجهد، حيث وَقَعَ النبر - فيما نحسب - على المقطع الثاني (١٤٨)، فاستنفذ هذا النبر جزءاً من جهده فأسقط صوت النون هروباً من بذل جهدٍ إضافي، يقوِّي ذلك أن صوتَ النون نظراً لكونه شائعاً في العربية معرَّضٌ للسقوط كما يقول د. أنيس (١٤٩)، يضاف إلى ذلك أن هذا الصوت قد وقع في آخر الكلمة والأواخر مكان التغيير والحذف (١٥٠).

ثانيها: أن هذا الحذف قد تمَّ قبل إجراء المخالفة، بمعنى أن المتكلم حذفَ دال «لُد» بدلاً من أن يجري المخالفة وذلك هروباً من التضعيف، لما فيه من ثقل، ولما يتطلبه من جهدٍ عضلي، فارتأى أن يفكَّ الإدغام ويحذف الدال

١٤٨- يقع النبر على المقطع الثاني على اعتبار أن لُدُنْ لا تكاد تستعمل - كما يقول ابن جني إلا مسبوقة بمن، ومقتضى ذلك أن (من لُدُنْ) تتكون من ثلاثة مقاطع، الأول من النوع الثالث، والثاني من النوع الأول، والثالث من النوع الثالث، والنبر في مثل ذلك يقع على المقطع الثاني حين نعد من آخر الكلمة.

١٤٩- انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٢ - ٢٤٣ بتصرف

١٥٠- انظر الخصائص، لابن جني، ١٥٥/٢، ٤٨٧.

الثانية، وقد دعاه الى ذلك وجود صوتين متماثلين مجهورين، وحين نبر المقطع الأول (١٥١)، وبذل له الجهد المطلوب، أسقط الدال الثانية، هروباً من بذل جهد آخر، لأن الدال صوت مجهور، والصوت المجهور يحتاج إلى جهد أكثر من الصوت المهموس، ولعل مما يؤكد ذلك أنه قد ورد عنهم اللغات (لت و لت و لت) بإبدال الدال تاءً، وليس ذلك - فيما نظن - إلا هروباً من بذل الجهد، حيث استعاض المتكلم بالحرف المهموس عن الحرف المجهور، ومعنى ذلك أن الميل نحو السهولة كان العامل المهم في تفسير حذف الدال وقلب الدال الباقية تاءً مهموسة.

ثالثها: أن هذا الحذف قد تم قبل إجراء المخالفة، بقصد التفريق بين معنى الظرفية ومعنى الخصام - كما رأينا من قبل - حيث حذف المتكلم - الدال الثانية، بدلا من أن يجري المخالفة الصوتية، ليدل على معنى الظرفية وأبقى التضعيف للدلالة على معنى الخصام.

ولا شك أن الوقوف على المراحل التاريخية، لهذه التحولات التي حدثت على مادة لدد، وأنتجت لنا لذن ولدى، أمر متعذر بل مستحيل، وذلك لبعده العهد بيننا وبين هذه المراحل، كما أن افتراضنا لا يعني أن كل مضعف في العربية له نظير غير مضعف، جرى عليه ما جرى على لذن ولدى إذ كل حالة لها عوامل خاصة تخضع لها وتدرس وفقها (فهناك ظروف لغوية خاصة وحدثت في بعض الكلمات دون بعضها الآخر، وفي بعض البيئات دون بعضها الآخر، مما أدى إلى حدوث تغيير في بعض الكلمات فقط. وقد أشار الدكتور أنيس إلى نحو ما ذكرناه، ولخص هذه العوامل الصوتية بقوله: (وتلك العوامل الخاصة يمكن ان تلخص في كون الصوت منبوراً أو خالياً من النبر وفي النغمة الكلامية وغير ذلك من عوامل خاصة تجهلها الآن لبعده العهد بيننا وبين ذلك العصر الذي تم فيه هذا الانقلاب الصوتي (١٥٢) وعلى أية حال، فإن سيوييه، والشحويين من بعده، قد وجدوا لذن ولدى، ثلاثيتين، وتعاملوا معها وفق

١٥١ - لأن لذن تتكون من مقطعين الأول من النوع الثالث والثاني من النوع الأول. والنبر في نحو هذا يقع على الأول حين نعد من آخر الكلمة.

١٥٢ - انظر الأصوات اللغوية، ٢٤٥.

منهجهم الوصفي، الذي لا يهيمه النظر إلى الأصول التاريخية للكلمة المقعد لها (١٥٣)، غير أن هذا المذهب، لا يعني أنهم لم يشعروا بأن نون لُدُنْ زائدة على أصل الكلمة، فقد رأيناهم ينصون على ذلك، ولقد كانت فكرة الجذر الثلاثي للكلمة العربية مسيطرة على عبقريتهم المبدعة، وأمامهم المجال الواسع ولديهم الزاد الكافي للتدليل على ذلك. ولا بأس من أن تطرد القواعد وتنتظم الأحكام خاصة أنهم في وضع تفعيدٍ للعربية، لذلك سنلاحظ أن هذه الفكرة، كانت مدار قواعدهم النحوية، التي وضعوها للُدُنْ ولَدَى ولُدْ على النحو الذي سنراه في أحكامهما النحوية الآتية:

ثالثاً - أحكامهما النحوية

تعددت الأحكام النحوية للُدُنْ ولَدَى تبعاً لتعدد سياقاتها اللغوية، وقد نظر النحويون إليهما وهم بصدد وضع هذه الأحكام من عدة نواحٍ، فبحثوها من حيث الإعراب والبناء، وما يسبقهما وما يأتي بعدهما حيث أظهروا من هذه القواعد النظام التركيبي لاستعمالاتها، وقرروا - بإيجاز - أن لُدُنْ ولَدَى ظرفان غير متصرفين، مبنيان على السكون ويصلحان للمكان والزمان وملازمان للإضافة، وشرحوا بإسهاب هذه الأحكام على النحو الآتي:

أ - بناؤهما وإعرابهما

١ - بناء لُدُنْ: أجمع النحويون على كون لُدُنْ مبنية على السكون على أصل البناء واختلفوا حول سبب بنائها على ثلاثة أقوال:

أ - نص عليه سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة، فقال: (وَجَزِمَتْ لُدُنْ وَلَمْ تُجْعَلْ كَعِنْدَ لِأَنَّهَا لَا تَمَكَّنُ فِي الْكَلَامِ تَمَكَّنَ عِنْدَ، وَلَا تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ فَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَطٍ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَتَمَكِّنَةٍ) (١٥٤) وأشار في موضع آخر إلى اسميتها ودلالاتها على أول الغاية بقوله: (وَأَمَّا لُدُنْ فَالْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْغَايَةِ وَهُوَ اسْمٌ يَكُونُ ظَرْفًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ قَوْلُهُمْ مِنْ لُدُنْ) (١٥٥) وتبعه النحويون

١٥٣- انظر فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، ١٧٧ - ١٨٣.

١٥٤- انظر الكتاب، ٢٨٦/٣.

١٥٥- المرجع السابق، ٤٣٣/٤.

الخالفون ففصلوا ما أوجزه وقرروا أن لَدُنْ قد بُنِيَتْ لشبهها الحرف في الجمود، ذلك أنها لَزِمَتْ استعمالاً واحداً، وهو الظرفية، وابتداءً الغاية وامتناعُ الإخبار بها وَعَنُهَا، بخلاف عِنْدَ وَلَدَى، فإنهما لا يلزَمَانِ استعمالاً واحداً فقد يكونان لابتداء الغاية - أحياناً - وذلك إذا سُبِقَا بِمَنْ - وقد يتأَيان عنها ويستعملان فَضْلَةً وَعُمْدَةً كقوله تعالى: وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (١٥٦)، ولدينا كتاب (١٥٧) ونحو: جلست عنده، بخلاف لَدُنْ فإنها لا تقع إلا فضلة (١٥٨).

ب - نصّ عليه ابن الحاجب تبعاً للزنجشري في مفصله إذ قرّر الأخير بأن لَدُنْ وَلَدَى (١٥٩) لغتان وارتأى ابن الحاجب أن عِلَّةَ بنائها هو كونها أشبهت في بعض لغاتها الحروف قال: (وَبُنِيَتْ لَدُنْ وَلَدٌ لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي ليست عليها الأسماء المتمكنة وإنما عليها الحروف فأشبهت الحروف) (١٦٠).

وارتضى الرضي، وجهاً آخر لبنائها وذلك بكونها قد زادت على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف، وبكونها مع عدم تصرفها لازمة لمعنى الابتداء فتوغلت في مشابهة الحرف (١٦١) ونظراً لكونها ملازمة لمعنى الابتداء أوجب الرضي سَبْقَهَا بِمَنْ ظاهرةً أو مقدرةً (١٦٢) بمعنى أنها بنيت لتضمنها معنى الحرف (مَنْ) مضافاً إلى ذلك عدم تصرفها، لذلك قال: (فهي بمعنى مَنْ عِنْدَ) (١٦٣) ومذهبه متجه لأن الظرفية وعدم التصرف لا يكفيان في البناء - كما

١٥٦ - من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

١٥٧ - من الآية ٦٢ من سورة المؤمنون.

١٥٨ - انظر شرح المفصل لابن يعيش، ١٠٠/٤، وتسهيل الفوائد، لابن مالك ٩٧ وشرح التسهيل لابن مالك السفر ١٠٥/٢ أ، وشرح الكافية، للرضي، ١٢٣/٢، والتذيل والتكميل لأبي حيان، ٤١٦/٣، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٥/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٢٧/١ - ٥٣٢، وشرح ابن عقيل، ٦٧/٣، وشرح التصريح للأزهري، ٤٦/٢، وجمع الهوامع، للسيوطي، ١٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٦٤/٢ وحاشية الصبان، ٢٦٤/٢، وحاشية الخضري، ١٣/٢ (بتصرف).

١٥٩ - انظر المفصل، ١٣٢.

١٦٠ - انظر الإيضاح، ٥١٥/١، والفوائد الضيائية، للاجمي، ١٤٤/٢.

١٦١ - انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ بتصرف.

١٦٢ - انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ بتصرف.

١٦٣ - انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢، وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ٤٥/٢.

يقول الشيخ ياسين - لأنَّ بعضَ الظروف غير المتصرفة معربة (١٦٤) مثل عند، وتعويل الرضي على ملازمتها لمعنى الابتداء هو ما نصَّ عليه سيوييه بقوله فيها سبق (هو أول الغاية) وبدَّ هي أنها لهذا القيد تبتعد عن شبه عند الظرفية المعربة لعدم ملازمة عند لمعنى الابتداء.

ج - نقله أبوحيان في بخره عن بعضهم حيث قال: (وأوضح بعضهم علّة البناء فقال: علّة البناء كونها تدلُّ على الملاصقة للشيء وتختص بها بخلاف عند فإنها لا تختص بالملاصقة، فصار فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدلُّ عليه الحرف فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلاً على القرب ومثله ثمَّ وهنأ، لأنها بنينا لما تضمننا: معنى الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع ليدلُّ على الإشارة) (١٦٥) وهذا الرأي يخالف ما ذكره سيوييه وابن الحاجب والرضي، حول علّة بنائها فهو لم ينصَّ على ملازمتها لابتداء الغاية، بل علّة البناء عنده تتمثل في الشبه المعنوي وذلك بتضمنها معنى الحرف المدلول به على القرب، وبهذا تكون قد ابتعدت عن مشابقتها لعند لعدم اختصاص الأخير بهذا المعنى.

ويبدو أن أبا حيان قد شك في وجه بنائها وذلك حين نص النحويون على أنها بمعنى «عند» وعلى لزومها الإضافة إلى ما بعدها، لأن الإضافة من خواص الأسماء، وبذلك تبتعد لدن عن شبه الحرف وتصبح شبيهة بعند الأمر الذي يؤدي بها إلى أن تعرب لا أن تُبنى قال: (إن لدن ملازمة للإضافة والإضافة لا تنفك عنها لفظاً وهي بمعنى عند، وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب وهي مبنية) (١٦٦). ورد رأيه الإمام البلقيني بقوله (إن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان، ولم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظة معربة وبأنها بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها وعنهما، بخلاف عند فقد تكون لابتداء الغاية وقد تستعمل فضلة وعمدة، ولا تلزم استعمالاً واحداً لذا لم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم

١٦٤ - انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢ بتصرف.

١٦٥ - انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢، وحاشية الخضري، ٢٨/١.

١٦٦ - انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٩/١ بتصرف.

الإضافة، فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يعارض أشياء (١٦٧) وأكّد الشهاب القاسمي على بنائها بقوله: (قوة الشبه في لَدُنْ أنه انضم إلى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها) (١٦٨) وبزوال هذه الشبهة التي ألمح إليها أبوحيان يتضح أن لَدُنْ مبنية عند أكثر العرب.

غير أن موضع لَدُنْ لما كان صالحاً لعند فقد شبهتها قيس بها فأعربتها. قال أبو زيد وتقول - أي قيس - هو من لَدُنْ فلان، وهو لدُنْك ولَدُنِي فيحركون النون (١٦٩) ونصّ ابن مالك على ذلك بقوله: (واعراب اللغة الأولى - أي لَدُنْ - لغة قيسية) (١٧٠) وقد قرأ بها أبو بكر عن عاصم قوله تعالى (من لَدُنْهُ) (١٧١) - لغة قيسية) (١٧٠) وقد قرأ بها أبو بكر عن عاصم قوله تعالى (من لَدُنْهُ) (١٧١) فأسكن الدال مع إشمائها الضم وكسر النون والهاء وقرأ الباقون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء (١٧٢) وقد كشف مكّي عن هذه القراءة بأن قراءة الجمهور جاءت على الأصل أما قراءة عاصم فإن إسكان الدال لغة، وإشمائها الضم دلالة على أن أصلها الضم وأن كسر النون قد تمّ دفعاً لالتقاء الساكنين (١٧٣) وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز (١٧٤):

تَنْهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْيَرِي مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى العَصِيرِ
واختلفوا حول كسرة النون، أهي كسرة إعراب أم كسرة بناء اجْتَلَبَتْ
لدفع الساكنين على مذهبين:

١ - ذهب مكّي - كما رأينا - وأبو علي الفارسي - فيما حكاه عنه ابن

١٦٧- انظر المرجع السابق، ٤٧/٢ بتصرف

١٦٨- انظر المرجع السابق، ٤٧/٢

١٦٩- انظر النوادر في اللغة، ١٦٩

١٧٠- انظر تسهيل الفوائد، ٩٧ والتذيل والتكميل لأبي حيان، ٢١٧/٣ وشرح ابن عقيل، ٦٧/٣

١٧١- من الآية ٢ من سورة الكهف

١٧٢- انظر الكشف لمكي، ٥٤/٢، والنشر لابن الجزري، ٣١٠/٢، والاتحاف للدمياطي ٢٢٨ (بتصرف).

١٧٣- انظر الكشف لمكي ٥٤/٢.

١٧٤- قيل إن هذا الرجز لرجل من طيء، انظر التذيل لأبي حيان، ٤١٨/٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٦٢/٢، ومع الهوامع للسبوطي ٢١٥/١ وشرح الأشموني ٢٦٢/٢.

الشجري - إلى أن كسرتها لالتقاء الساكنين قال أبو علي : (فأما ما روي عن عاصم من قراءته لدنه، فالكسرة فيه ليست كسرة جر، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين وذلك أن الدال من لَدُنْ أُسكنت كما أُسكنت الباء في سَبْع، فالتقى ساكنان، الدال والنون وكسرت النون لالتقاء الساكنين) (١٧٥).

٢ - ذهب ابن مالك وتبعه جمهور النحويين إلى أن كسرتها كسرة إعراب، وذلك واضح من قوله (وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية) (١٧٦) يؤيده ما حكاه أبو حاتم عنهم بأنهم يقولون (من لَدُنْه بضم الدال وكسر النون، وفي النصب لَدُنْه بفتح النون، والدال مضمومة أو ساكنة مُشَمَّمة الضم) (١٧٧).

وذهب أبو حيان إلى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر القراءة وقول الراجز (يجوز أن يكون كسر النون إعراباً على هذه اللغة، ويجوز أن تكون مبنية على السكون وكسرت النون لالتقاء الساكنين) (١٧٨) وقد بين وجه الخلاف بين المذهبين الإمام الزرقاني فيما نقله عنه الشيخ ياسين بقوله: إن ابن مالك قد رأى (إن إشمَامَ الضمِّ ليس من جملة اللغات، وحيثُ كانَ مُشَمَّماً صار كأنه موجودٌ فظهرَ أن الكسرَ حينئذٍ إعراب، والذي رآه أبو علي أن الإشمَامَ غيرُ معوَّلٍ عليه وأنَّ المُعْرَبَ لَدُنْ المشهورة، وهي مضمومة الدال وإعرابها بأن يقال من لَدُنْه بضم الدال وكسر النون وأما لَدُنْ المقرؤ به فهو جملة لغات لَدُنْ) (١٧٩)، وواضح من هذا النص أن ابن مالك قد ذهب إلى أن لَدُنْ المعربة ليست من جملة لغات لَدُنْ وذلك للإشمَام الذي أصبح أصلاً، ولو كانت من جملة لغات لَدُنْ لكان حَقُّها البناء في حين أن أبا علي لم يعوِّل على هذا الإشمَام لعروضه، وذهب إلى أن لَدُنْ المقرؤ بها من جملة لغات لَدُنْ المبنية، فحقُّها البناء لا الإعراب وقد تبع الرضوي (١٨٠) أبا علي، وارتضى أكثر النحويين مذهب ابن مالك (١٨١).

١٧٥- انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٣/١

١٧٦- انظر التسهيل، ٩٧

١٧٧- انظر التذييل والتكميل لأبي حيان، ٤١٨/٣ والمساعد لابن عقيل، ٥٣٣/١.

١٧٨- انظر التذييل ٤١٨/٣.

١٧٩- انظر حاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢ بتصرف

١٨٠- انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ وحاشية الشيخ ياسين، ٤٦/٢.

١٨١- انظر أوضح المسالك لابن هشام، ١٤٥/٤ وشرح التصريح للأزهري، ٤٦/٢ ومع الهوامع

للسيوطي، ٢١٥/١. وشرح الأشموني، ٢٦٢/٢

٢ - إعراب لَدَى وبنائها: رأينا فيما سبق أن كَوْن لَدَى من جملة أخوات لَدُنَّ هو أمرٌ مختلفٌ فيه، ويبدو أن لهذا الاختلاف أثرًا في اختلافهم حولها، من حيث البناء والاعراب، فقد اختلفوا فيها على رأيين:

١ - أنها معربة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: (ولَدَى بمنزلة عند) (١٨٢). فلما كانت عِنْدَ معربةً جُعِلَتْ لَدَى كذلك، وإلى نحو هذا ذهب كثيرٌ من النحويين (١٨٣).

٢ - أنها مبنيةٌ ومن نصُّ على ذلك الزمخشري (١٨٤) وتبعه ابن يعيش معللاً سبب بنائها بقوله (اعلم أن لَدَى ظرفٌ من ظروف الأمكنة، بمعنى عند، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فرَطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الست فليس في ظروف الأمكنة أبهمٌ من لَدَى وعِنْدَ، ولذلك لَزِمَتْ الظرفية فلم تتمكن تمكَّنَ غيرها من الظروف فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه) (١٨٥). أمَّا ابن الحاجب فقد جعل بناءها حملًا لها على اختها لَدُنَّ التي بنيت لأنَّ من لغاتها ما وُضِعَ على حرفين فأشبهت الحروف قال: (وبنيت لَدَى لأنه هو هو - أي لأنه لَدُنَّ - وقد تقدَّم أن كلَّ اسم مبني فإنه يُبنى وإن اختلفت لغاته بزيادة أو نقصانٍ مع بقاء أصل المعنى فيبني لَدَى لشبه الحرفِ لَدَى لشبهه ما أشبه الحرف وإن اختلفت جهات الشبه فإنه لا يضرُّ، ألا ترى أن نزال مبنيٌ لشبهه بانزل وبني فجارٍ لشبهه بنزال، وإن اختلفت جهات الشبه وهذا كثيرٌ في العربية في أبواب مختلفة) (١٨٦) ولم يرتضِ الرضي هذا المذهب - على الرغم من ذهابه إلى أن لَدُنَّ ولَدَى لغتان - وذهب إلى أن لَدَى معربةٌ لأنها بمعنى عند، في حين أن لَدُنَّ قد بُنيت لعدم تصرفها وللزومها للمعنى الابتدائي فتوغلت في مشابهة الحرف، وهذا المعنى منتفٍ في لَدَى) (١٨٧) وواضح أن كَوْن لَدَى من جملة

١٨٢ - انظر الكتاب، ٢٣٤/٤.

١٨٣ - انظر شرح الكافية للرضي، ١٢٣/٢، والتذيل والتكميل لأبي حيان، ٤٢٣/٣ والمغني لابن هشام، ٢٠٨، وجمع الهوامع للسيوطي ٢٠٢/١ وحاشية الصبان، ٢٦٤/٢ وحاشية الخضري

١٣/٢

١٨٤ - انظر الفصل ١٣٢

١٨٥ - انظر شرح الفصل، ١٠١/٤

١٨٦ - انظر الإيضاح، ٥١٥/١

١٨٧ - انظر شرح الكافية، ١٢٣/٢ بتصرف.

أخوات لَدُنَّ كَانَ منظوراً إليه في هذا التعميد، فالذين ذهبوا إلى ذلك جعلوها مبنيةً ما عدا الرضي والذين لم يعتدوا بذلك كسيبويه ومن تبعه ذهبوا إلى إعرابها.

ب - سبق لَدُنَّ بمن ظاهرة أو مقدرة

نصَّ ابنُ جنِّي فيما نقله عنه ابنُ الشجري، على أن لَدُنَّ لا تكاد تستعمل إلا مسبوقاً بمن قال: قال أبو الفتح واستعمل - أبو الطيب - لَدُنَّ بغير من وهو قليل لا يكادون يستعملونها إلا ومعها من كما جاء في التزليل (من لَدُنَّ حكيمٍ عليم) (١٨٨) و (قد بلغت من لَدُنِّي عُذراً) (١٨٩) وأنشد سيبويه:

مِن لَدُّ شولاً فإلى إتلائها .

وابن جنِّي في تقريره ذلك لم يبين لنا العلة (١٩٠) في ذلك بل أحال ذلك على الاستعمال اللغوي أما الرضي فقد علل لذلك بقوله إن (لَدُنَّ ولغاتها المذكورة، يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها . من إماماً ظاهرة - وهو الأغلب - أو مقدرة فهي بمعنى من عند) (١٩١) وبين بعضهم - فيما نقله الصبان - الفرق بين معنى من ومعنى لَدُنَّ بقوله إن لَدُنَّ (لأول المسافات فمسمَّها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فإنها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفاً ولَدُنَّ اسماً) (١٩٢) وعلل الشيخ ياسين لهذا الاجتماع بقوله (فإن قيل إذا كانت لَدُنَّ ملازمةً لمبدأ الغايات فما فائدة دخول «من» عليها فالجواب أن إفادتها لذلك لما - لم يؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم - أتى بمن لتكون كالدالة على ذلك ولذلك لزمت في الغالب) (١٩٣) ويبدو أنهم قد قيّدوا ذلك بقولهم (في الغالب) لأن جملة من أشعار العرب جاءت لَدُنَّ فيها بغير من دالة على ابتداء

١٨٨ - من الآية ٦ من سورة النمل .

١٨٩ - من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

١٩٠ - انظر الأمالي ١/ ٢٢١ - ٢٢٢ .

١٩١ - انظر شرح الكافية، ٢/ ١٢٣ .

١٩٢ - انظر حاشية الصبان، ٢/ ٢٦٤ .

١٩٣ - انظر حاشية الشيخ ياسين ٢/ ٤٥ - ٤٦ .

الغاية من ذلك قول الشاعر:

فإن الكثر أعيان قديماً ولم أقر لدن أني غلام

ومثله قول كثير:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتُها لكاهنم المقصى بكل مكان (١٩٤)

وإذا كان الامر كذلك، فإن ابن جني حين لم يعلل لذلك وأحاله على الاستعمال اللغوي، كان أكثر نفاذاً في فقه هذا التركيب من غيره. وما ذهب إليه أكده الأستاذ عباس حسن بعد أن أورد أجوبتهم بقوله: (والسبب الحق هو استعمال العرب القدامى لها مجتمعين دون تعليل آخر) (١٩٥).

وجرُّ لدن بمن مخرج لها من الظرفية إلى شبه الظرفية فتكون في هذه الحال مبنية على السكون في محل جر بمن.

أما لدى فلا تلزمه (من) لأن معنى الابتداء لم يلزمها، بل تكون - كما رأينا - لابتداء الغاية ولغيرها (١٩٦) هذا ما تحدث به النحاة عما يمكن أن يكون - أو لا يكون - قبل لدن ولدى، أما ما يجب أن يكون بعدها فقد خصّوه بما يأتي:

ج - إضافتها إلى ما بعدها

١ - لما كانت لدن ظرفاً، فقد وجب إضافتها إلى ما بعدها، فيجرُّ (ما يليها) بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة (١٩٧) ونصُّ أبو حيان على أنها (تضاف إلى المفرد لفظاً كثيراً، وإلى الجملة قليلاً) (١٩٨) وفصل الأشموني هذا الإيجاز بأن المضاف إليه لفظاً إنما يكون كذلك إن كان معرباً

١٩٤- انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٢/١، وانظر عدداً من الابيات حذفت فيها من

قبل لدن مع دلالتها على ابتداء الغاية في التذييل لأبي حيان ٤١٩/٣

١٩٥- انظر النحر الوافي، ٢٩٣/٢

١٩٦- انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٢٣/٢، والمساعد لابن عقيل، ٥٣٤/١ بتصرف.

١٩٧- انظر تسهيل الفوائد، لابن مالك، ٩٧، وأوضح المسالك لابن هشام ١٤٥/٣، التذييل والتكميل لأبي حيان ٤١٩/٣ وشرح الكافية للرضي، ١٢٤/٢، ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١ وشرح الأشموني ٢٦٢/٢.

١٩٨- انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢

ويكون مجرور المحل إن كان مبنياً أو جملة (١٩٩)، فالأول نحو قوله تعالى: مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ (٢٠٠) ومنه قول الراجز (٢٠١):

تنتهض الرعدة في ظهيري مِنْ لَدُنِ الظهرِ إلى العَصيرِ
والثاني: نحو قوله تعالى: وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا (٢٠٢) والثالث كقول
الشاعر وقد أضافها إلى جملة اسمية (٢٠٣).

وتذكرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتِ يَا فَعُ إِلَى أَنْتِ ذُو فَوَدَيْنِ أبيض كالنسرِ
أما إضافتها إلى الجملة الفعلية فقد اشترط ابن مالك لجوازه ان تكون
الجملة ذات فعلٍ متصرفٍ مثبتٍ قال في تسهيله (ويشاركها - أي الآية - في
الإضافة إلى المتصرف المثبت لَدُنْ وريث) (٢٠٤) كما أجاز أيضاً إضافتها إلى
الفعل بتقدير أن المصدرية قال: (وجاء عن العرب إضافة ريثٍ وَلَدُنْ إلى الفعل
على تقدير أن المصدرية) (٢٠٥) غير أن ابن الدهان منع إضافة لَدُنْ إلى الجملة
لأن لَدُنْ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ، وظروفُ المكانِ لا يُضَافُ منها إلى الجملة إلا
حيث (٢٠٦) واحتج بأن ذلك قد ورد عن سيبويه، قال ابن هشام وفي (الغرة)
لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ولهذا قال في قوله:
(من لَدُنْ شولا)

إن تقديره (من لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شولاً، ولم يقدر من لَدُنْ كَانَتْ) (٢٠٧) غير أن
جمهور النحويين أجازوا إضافتها إلى الجملة مطلقاً، لأن لَدُنْ في الإبهام مثلُ

١٩٩- انظر شرح الأشموني، ٢٦٢/٢.

٢٠٠- من الآية ٦ النمل

٢٠١- انظر شرح الشواهد، للعيبي، ٢٦٢/٢.

٢٠٢- من الآية ٦٥ الكهف.

٢٠٣- انظر البحر المحيط لابن حيان، ٣٧٢/٢، ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١، وشرح
الأشموني، ٢٦٣/٢.

٢٠٤- انظر تسهيل الفوائد، ١٥٩، والمغني لابن هشام ٥٥١.

٢٠٥- انظر شرح الكافية الشافية، ٩٤٦/٢-٩٤٨.

٢٠٦- انظر التذييل والتكميل لابن حيان، ٤١٩/٣، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢.

٢٠٧- انظر مغني اللبيب، ٥٥١.

حيث - كما قال ابن الشجري - في حال الإضافة (٢٠٨) أو لأنها حين تضاف إلى الجملة تكون خالصة للزمان دون المكان قال الرضي (فإذا أضيفت إلى الجملة تمخضت للزمان لما تقدم أن ظروف المكان لا تضاف إلى الجملة منها إلا حيث وأضاف بأنه (يجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى لما لم تتمخض لذن في الأصل للزمان) (٢٠٩) وأورد مجيزو إضافتها إلى الجملة شواهد شعرية منها: قول القطامي (٢١٠):

صريع غوانٍ راقهنَّ ورُقنه لذنَّ شبَّ حتى شابَّ سودُ الذوائبِ
فأضاف لذنَّ إلى شبَّ، وقيل لا دليل فيه إذ يمكن أن يكون المعنى لذنَّ أن شبَّ فحذف أن) (٢١١) وردَّ بأنَّ فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته (٢١٢) وهو ممنوع (٢١٣).

ومن ذلك أيضا قول الشاعر وقد أضافها إلى جملة فعلية:

لزمنا لذنَّ سألتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح (٢١٤)

وأوردوا لإضافتها إلى أن والفعل قول الأعشي:

أراني لذنَّ أن غاب رهطي كأنما يراني فيكم طالب الضيم أرنبا (٢١٥)

ب - أما لذي فهي لا تنفك عن الإضافة لا معنى ولا لفظا (٢١٦)، وليس ثمة خلاف في ذلك، غير أنهم نصوا على أن ألفها قلب ياء مع الضمير لأنها بمنزلة إلى وعلى، قال سيويه (وإنما قالوا) لديك وعليك وإليك - في غير التسمية

٢٠٨- انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٣/١.

٢٠٩- انظر شرح الكافية، للرضي، ١٢٥/٢.

٢١٠- انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٣/١، وشرح التصريح للازهري، ٤٦/٢، ومع الهوامع للسيوطي، ٢١٥/١.

٢١١- انظر امالي ابن الشجري، ٢٢٣/١، وشرح التصريح للازهري، ٤٦/٢.

٢١٢- انظر شرح التصريح، ٤٦/٢.

٢١٣- انظر حاشية الصبان ٢٤٤/١.

٢١٤- انظر البحر المحيط، ٣٧٢/٢، والتذيل والتكميل ٤١٩/٣.

٢١٥- انظر ديوان الأعشى ١١٥، وامالي ابن الشجري ٢٢٣/١ ومع الهوامع ٢١٥/١.

٢١٦- انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٢٦/٢.

- ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة، كما فرقوا بين عني ومني وأخواتها وبين هني(٢١٧) وذهب الرضي إلى تعليل آخر فقال: (وإنما قلب ألف هذه الكلمات الثلاث مع المضمرة تشبيهاً بألف رمى إذا اتصل بالمضمرة المرفوع نحو رميتُ وإنما شُبّه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك، لأن الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يشبه بألف نحو غزا لأن الواو ثقيل والياء أقرب إلى الألف من الواو)(٢١٨).

وحكى سيبويه عن بعض العرب أنهم كانوا يستغنون عن هذا القلب ويقرون الألف معها فيقولون غلاك ولذاك وإلاك، قال (وحدثنا الخليل أن ناساً - لم يعينهم - من العرب يقولون غلاك ولذاك وإلاك)(٢١٩) وعلى ذلك جاء قول الشاعر (٢٢٠) :

الإكم يا خناعة لا إنا عزنا الناس الضراعة والهوانا
فلو برئت عقولكم بصرتم بأن دواء دائكم لدانا
وذلكم إذا واثقتمونا على قصر اعتمادكم علانا

حيث لم يقلب الألف ياءً مع الضمير في الالفاظ الثلاثة وإنما أراد إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا أما حين تضاف إلى الظاهر فتسلم(٢٢١) كقوله تعالى: إذ القلوبُ لدى الحناجر(٢٢٢) وحكى ابن عقيل: بأنها تُقلبُ ياءً أيضاً مع الظاهر فيقال لدى زيد(٢٢٣).

د - حذف كان واسمها بعد لدن ولغاتها

وهذه مسألة موصولة العلائق بما قبلها، فقد قرروا أن كان واسمها

٢١٧- انظر الكتاب، ٤١٢/٣.

٢١٨- انظر شرح الكافية، للرضي، ١٢٤/٢.

٢١٩- انظر الكتاب لسبويه، ٤١٣/٣.

٢٢٠- انظر الابيات في شرح التسهيل لابن مالك، السفر ١٠٥/٢، والتذييل والتكميل لابي حيان

٤٢٣/٣، وجمع الهوامع، ٢٠٣/١.

٢٢١- انظر شرح الكافية، للرضي، ١٥٤/٢.

٢٢٢- من الآية ١٦ من سورة غافر.

٢٢٣- انظر المساعد ٥٣٤/١

يُحذفان بعدها، مع اختلافهم في كون هذا الحذف كثيراً (٢٢٤) أو قليلاً (٢٢٥) أو شاذاً (٢٢٦) ومن ذلك قول الراجز:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فإِلى إِتْلَانِهَا . .

حيث روي بنصب شولاً وبجره (٢٢٧)، واستقرَّ خلافهم حول رواية النصب وتقدير المحذوف على ثلاثة آراء:

١ - ذكره سيبويه ونصَّ على أن التقدير (من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فإِلى إِتْلَانِهَا)، قال موضحاً ذلك ومشيراً إلى العلة (نُصِبَ، أي شولاً - لأنه أراد زماناً، والشولُ لا يكونُ زماناً ولا مكاناً، فيجوز فيها الجر كقولك من لَدُ صلاة العصر الى وقت كذا - وكقولك من لَدُ الحائطِ إلى مكان كذا فلما أراد الزمانَ حَمَلَ الشولَ على شيءٍ يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ زماناً إذا عمل في الشول ولم يَحْسُنُ إِلاَّ إذا كما لا يَحْسُنُ ابتداء الأسماء بعد إن حتى أضمرت ما يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بعدها، عاملاً في الأسماء فكذلك هذا، كأنك قلتَ من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا فإِلى إِتْلَانِهَا) (٢٢٨) وفسَّر السيرافي قولَ سيبويه بقوله: (المعنى أَنْ لَدُنْ إِتْلَانِ تَصَافُ إلى ما بعدها من زمانٍ أو مكانٍ إذا اقترنت بها إلى، كقولك جلست من لَدُ صلاة العصر إلى وقت المغرب. فلما كان الشولُ جمع الناقَةِ الشائلِ لم تَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ زماناً، فأضمر ما يصلحُ أَنْ يَقْدَرُ زماناً، فكأنه قال من لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا، والكون مصدر، والمصادرُ تُستعمل في معنى الأزمنة كقولك جئتكَ مقدِّمَ الحاج وخلافةَ المقتدر وصلاةَ العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء) (٢٢٩) ورَدَّ مذهبُ سيبويه بأنَّ تقديره (فيه حذفُ الموصولِ وصلتهِ وبقاءُ معمولها من غير ضرورة، وأجيب بأنه تقديرٌ معنى لا إعراب) (٢٣٠) أي أَنَّ سيبويه (أتى فيه بأن فراراً من قلة إضافة

٢٢٤- انظر تحصيل عين الذهب، للاعلام الشنمري، حاشية الكتاب، طبعة بولاق، ١٣٤/١.

٢٢٥- انظر شرح الأشموني ٢٤٣/١.

٢٢٦- انظر شرح ابن عقيل، ٢٩٥/١.

٢٢٧- انظر تحصيل عين الذهب، للاعلام الشنمري، ١٣٤/١، وشرح الشواهد للعيني ٢٤٣/١.

٢٢٨- انظر الكتاب، ٢٦٥/١ وذكر العيني في شرح الشواهد ٢٤٣/١ أن التقدير عند سيبويه من لَدُ كَانَتْ شَوْلًا من غير أَنْ

٢٢٩- انظر الكتاب، لسيبويه ٢٦٥/١ (الحاشية) والكتاب (طبعة بولاق) ١٣٤/١ (الحاشية).

٢٣٠- انظر تخلص الشواهد، لابن هشام ٢٦٣، وشرح التصريح للازهري ١٩٤/١، وحاشية

الصبان ٢٤٣/١، وحاشية الحضري ١١٧/١.

لَدُنْ إِلَى الْجَمَلِ، وَحَلَّ الْإِعْرَابَ «مِنْ لَدُنْ كَانَتْ» بِحَذْفِ أَنْ (٢٣١) غَيْرَ أَنْ
 الْأَزْهَرِي - فِيمَا يَبْدُو - لَمْ يَرْتَضِ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ: (وَأَنْ جُمِلَ عَلَى أَنَّهُ تَقْدِيرُ
 إِعْرَابٍ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ مَا فَرَمَهُ وَقَعَ فِيهِ) (٢٣٢) لِأَنَّ مَا فَرَمَهُ هُوَ (أَنَّ لَدُنْ لَا تَضَافُ
 لِلْجَمَلِ) (٢٣٣) غَيْرَ أَنْ مَا يَرْجَحُ مَذْهَبُ سَيُوبَةَ - فِي كَوْنِ - شَوْلًا - جَمْعًا لِشَائِلِ
 رِوَايَةِ الرَّجْزِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ فَقَدْ رَوَى الْجَرْمِيُّ: «مَنْ لَدُنْ شَوْلًا» بِغَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى أَنَّ
 أَصْلَهُ شَوْلَاءُ بِالْمَدِّ، وَقَصْرَهُ لِلضَّرُورَةِ (٢٣٤) وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَلَكِنْ
 هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَقْتَضِي أَنَّ الْمَحْدَثَ عَنْهُ نَائِقَةٌ وَاحِدَةٌ لَا نَوْقٌ) (٢٣٥) وَهُوَ خِلَافُ
 الْمَرَادِ.

٢ - ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِأَحَدٍ بِقَوْلِهِ: (وَأَمَّا الشَّوْلُ بِفَتْحِ
 الْمَعْجَمَةِ وَمَادَّتُهُ تَدُلُّ عَلَى الِارْتِفَاعِ، وَاخْتِلَافُ فِي الْمَرَادِ بِهِ هُنَا فَقِيلَ: مَصْدَرٌ
 شَالَتْ النَّاقَةُ بِذَنْبِهَا أَي رَفَعَتْهُ لِلضَّرَابِ فَهِيَ شَائِلٌ بِغَيْرِ تَاءٍ، وَالْجَمْعُ شَوْلٌ مِثْلُ
 رَاكِعٍ وَرَكْعٍ، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ لَدُنْ شَالَتْ شَوْلًا، فَالْبَيْتُ مِنْ حَذْفِ عَامِلِ الْمَصْدَرِ
 الْمَوْكَدِ) (٢٣٦) وَرُجِّعَ هَذَا الرَّأْيَ بِرِوَايَةٍ مِنْ (لَدُنْ شَوْلٍ بِالْحَفْضِ) (٢٣٧).

وَاسْتَظْهَرَ الصَّبَانُ لِأَنَّهُ (أَقْلُ كَلْفَةً مِنْ تَقْدِيرِ سَيُوبَةَ) (٢٣٨) غَيْرَ أَنَّ مَا
 يَضَعْفُهُ أَنَّ فِيهِ حَذْفَ عَامِلِ الْمَصْدَرِ الْمَوْكَدِ) (٢٣٩) وَفِي حَذْفِهِ خِلَافٌ (٢٤٠) ثُمَّ
 يُجَابُ عَنْ رِوَايَةِ الْجَرْمِيِّ (بِأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ لَدُنْ شَوْلَانِ شَوْلٍ) فَحَذْفُ الْمُضَافِ وَأَقِيمَ
 الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَلَكِنْ لَا يَقَعُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي التَّقْدِيرِ (٢٤١) مِنْ حَيْثُ
 الْمَعْنَى.

٢٣١- انظر حاشية الخضري، ١١٧/١

٢٣٢- انظر شرح التصريح، ١٩٤/١

٢٣٣- انظر حاشية الشيخ ياسين، ١٩٤/١

٢٣٤- انظر تخلص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢، وشرح الشواهد للمعيني، ٢٤٣/١

٢٣٥- انظر تخلص الشواهد، لابن هشام ٢٦٢.

٢٣٦- انظر تخلص الشواهد، ٢٦٢، وحاشية الصبان ٢٤٤/١.

٢٣٧- انظر تخلص الشواهد، ٢٦٢.

٢٣٨- انظر حاشية الصبان، ٢٤٤/١.

٢٣٩- انظر حاشية الخضري ١١٧/١.

٢٤٠- ذهب ابن مالك الى منع الحذف وأجازه ابنه، والمتجه هو المنع، انظر شرح الكافية الشافية.

٢٤١- ٦٥٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم، ٢٦٥.

٢٤١- انظر تخلص الشواهد، لابن هشام، ٢٦٢ بتصرف.

٢ - ذكره أيضاً ابن هشام مستغرباً إياه بقوله (ومن الغريب أن بعضهم زعم أن انتصاب شولاً بعد لَدُن على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب غدوة بعدها في قولهم لَدُنْ غدوةً وأنه لا تقدير في البيت) (٢٤٢) وردّه بقوله (وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة ولأنه لم يُسمع في غدوة مع حذف النون بل مع ثبوتها) (٢٤٣) ومراده أنه لم يسمع نصبُ غدوة إلا بثبوت النون ويردُ عليه أن ابن يعيش قد نصَّ على أنهم يقولون: (لُدْ غدوةً) (٢٤٤) لذا فالصواب ما ذكره العيني بقوله: (بأن هذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بغدوة) (٢٤٥). أما رواية الجر فقد اختلفوا حولها على رأيين أيضاً:

أ - ذهب سيويه إلى أن (شول) مجرورٌ على التوسُّع لأنه بمنزلة المصدر والمصدر - كما قال السيرافي - تُستعملُ في معنى الأزمنة كثيراً (٢٤٦) قال سيويه مشيراً إلى ذلك (وقد جرّه قومٌ على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنما يريدُ حين كذا وكذا وإن لم يكن في قوّة المصادر لأنه لا يتصرفُ تصرفها) (٢٤٧).

ب - ذهب الأعلام إلى تجويز ما أجازته سيويه في رواية النصب والجر وذكر توجيهاً آخر لرواية الجر حيث قال: (ويجوز جرُّ الشولِ على تقديرين:

١ - أحدهما أنه يريدُ الزمانَ فكأنه قال من لَدُنْ زمانٍ شولها أي ارتفاع لبنها، ويكونُ الشولُ مصدرًا على هذا التقدير ثم يُحذفُ الزمانُ ويُقامُ الشولُ مقامه.

٢ - والتقدير الثاني من لدن كون شولها، ووقوعها في إلتائها فتحذف الكون وتقيمُ الشول مقامه كما تقدّم في التقدير الأول) (٢٤٨).

ورجّح هذا التقدير لكونه يوحدُ معنى رواية الجر والنصب، ولكن يحتاج

٢٤٢ - المرجع السابق، ٢٦٢ - ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني، ٢٤٣/١.

٢٤٣ - المرجع السابق، ٢٦٣ وشرح الشواهد، للعيني، ٢٤٣/١.

٢٤٤ - انظر شرح الفصل، ١٠٢/٤.

٢٤٥ - انظر شرح الشواهد للعيني، ٢٤٣/١.

٢٤٦ - انظر الكتاب، ١٣٤/١ - طبعة بولاق (الحاشية).

٢٤٧ - انظر الكتاب، ٢٦٥/١ (طبعة هارون).

٢٤٨ - انظر الكتاب، ١٣٤/١ طبعة بولاق الحاشية.

إلى الخبر فيقدرُ موجوداً، أو أن كان هنا تامة (٢٤٩).

هـ - نصب غدوة بعد لَدُن والعطف عليها

رأينا فيما سبق أن الأصل في لَدُن أن يُجرَّ ما بعدها بالإضافة لكونها دالة على ابتداء الغاية الزمانية أو المكانية، فإما أن تضاف إلى مفرد أو جملة، وعلى هذا الأصل فقد ورد إضافتها إلى غدوة وقد سجّل ذلك سيويه في كتابه إذ قال: (والجرُّ في غدوة هو الوجه والقياس) (٢٥٠) وقد خرج عن هذا الأصل المقرر اختصاصها بنصب غدوة بعدها أيضاً، أشار إلى ذلك سيويه بقوله: كما أن لَدُن لها في غدوة حالٌ ليست في غيرها تُنصبُ بها) (٢٥١) وقد أكّد على هذا الخروج في أكثر من موضع في كتابه، فكان كثيراً ما ينهي نصّه بالحديث عما شذ عن أصولهم من ذلك قوله بعد أن تحدّث عن نصب لَدُن لغدوة (فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره) (٢٥٢) ومثله قوله أيضاً (ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم) (٢٥٣) وقد علل سيويه نصب «غدوة» بعد لَدُن لكون نونها تشبه التنوين، في كونها تُحذف في بعض لغاتها كما أن التنوين كذلك، قال: (كأنه ألحق التنوين في لغة من قال لُد، وذلك قولك من لَدُن غدوة، وقال بعضهم لَدُن غدوة كأنه أسكن الدال ثم فتحها كما قال اضربن زيدا ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة) (٢٥٤) وأوضح ابن جني هذه المشابهة بقوله: إن (الفتحة في لَدُن إنما جاءت من قيل أنهم أسكنوا الدال في لَدُن استثقلاً للضمة فيها كما يسكن نحو عَضِدٍ وسَبِعٍ فيقال عَضِدٌ وسَبِعٌ، فلما سُكنت الدال وكانت النون بعدها ساكنة التقى ساكنان، ففتحت الدال لالتقائهما، وشبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي اضربن زيدا ولا تضربن عمرا) (٢٥٥).

٢٤٩- شرح الشواهد للعيني، ٢٤٣/١ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ١٩٤/١.

٢٥٠- انظر الكتاب، سيويه، ٢١٠/١.

٢٥١- المرجع السابق، ٢١٠/١.

٢٥٢- المرجع السابق، ٢١٠/١.

٢٥٣- انظر الكتاب ٢٨١/٢ وانظر الكتاب، ٥١/١-٥٨-١١٩/٣.

٢٥٤- انظر الكتاب، ٢١٠/١.

٢٥٥- انظر سر صناعة الاعراب، لابن جني، ٥٤٥/٢-٥٤٦.

وواضح من هذه النصوص جميعاً أن العامل في نصب «غدوة» هو لَدُنْ نفسها، وأنها نصبته تشبيهاً بالمفعول أو التمييز لأن نونها تشبه تنوين اسم الفاعل كما أن اختلاف حركة دالها يشبه حركات الإعراب وذهب ابن مالك - فيما حكاه عنه الأزهري - إلى أن العامل في نصب «غدوة» هو كان محذوفة وليس لَدُنْ وأن التقدير لَدُنْ كان الوقت غدوة قال الأزهري (أو تنصبها أنت علي إضمار كان واسمها وبقاء خبرها، والأصل لَدُنْ كان الوقت غدوة، والذي دل على الوقت كلمة لَدُنْ، قاله ابن مالك، وقال هذا حسن لأن فيه إبقاء لَدُنْ على ما ثبت لها من الإضافة ويؤيده من لد شولاً، فالنصب على هذا ليس بلَدُنْ وإنما هو بكان المحذوفة) (٢٥٦).

وواضح أن ابن مالك قد أراد من تقديره أن يتحد العاملان في نصب شولاً وغدوة بعد لَدُنْ، وذلك يؤدي إلى كون لَدُنْ مضافة إلى ما بعدها، وهو ما ثبت لها أصلاً، بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، وابن جني، في تعليلها لأنها عللاً - أصلاً - لهذا الخروج ونأياً بلَدُنْ عن أصلها المقرر لها.

ومهما يكن من أمر، فقد نقل النحويون عن الكوفيين أيضاً رفع «غدوة» بعد لَدُنْ (٢٥٧)، واختلفوا في التقدير على ثلاثة أقوال:

أ - ذكره ابن جني بقوله: (وكما جاز أن تشبه النون بالتنوين فتنصب «غدوة» تشبيهاً بالمفعول كذلك شبه بعضهم «غدوة» بالفاعل فرفعها فقال: لَدُنْ غدوة كما تقول أقائم زيد) (٢٥٨) ولَدُنْ حينئذ غير مضافة أصلاً (٢٥٩).

ب - ذكره ابن مالك وذهب إلى أن التقدير (لَدُنْ كانت غدوة) (٢٦٠) وكان على هذا الوجه تامة وغدوة فاعلها، ولَدُنْ مضافة إلى الجملة (٢٦١).

٢٥٦- انظر شرح التصريح، للأزهري، ٤٧/٢.

٢٥٧- انظر شرح التسهيل، لابن مالك، ١/١٠٥، والتذيل والتكميل لابي حيان، ٤٢٣/١، ووضح المسالك لابن هشام، ١٤٧/٣، وشرح الأشموني، ٢٦٣/٢ ومع الهوامع، ٢١٥/١.

٢٥٨- انظر سر الصناعة، ٥٤٣/٢ وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٢/٥ والتذيل والتكميل لابي حيان ٤٢٣/٣.

٢٥٩- انظر حاشية الصبان، ٢٦٤/٢.

٢٦٠- انظر شرح التسهيل، لابن مالك، السفر ١/١٠٥/٢.

٢٦١- انظر حاشية الصبان، ٢٦٤/٢ بتصرف.

ج - ذكره الأشموني - من غير نسبة - حيث قال: (وقيل خبرٌ لمبتدأ
مخدوفٍ والتقديرُ لُدُنٌ وقدِ هو غدوةٌ) (٢٦٢) ولُدُنٌ على هذا الوجه مضافٌ إلى
مفرد منوي) (٢٦٣).

وكما أن نصبَ (غدوةً) ورفعها خروجُ لها عن الأصل المقرّر لها، فإن
تنوينها خروجٌ أيضاً عن أصلها المقرّر لها وهو المنعُ من الصرف، وذلك
للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث فكان من حقها ألا تنون،
وقد أرجع ابنُ جني علةَ صرفها لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال لأنهم لما كثر استعمالهم إياه أشدَّ تغييراً،
والآخر؛ أنهم لو لم يصرفوها لقالوا لُدُنٌ غدوةٌ فتفتح الهاء، فلا يعلم أمنصوبةٌ
هي أم مجرورة، ألا ترى أن ما لا ينصرف نصبه وجره بلفظ واحد، نحو رأيت
عُمراً ومررت بعمر، فلما اعتزموا نصبَ «غدوة» بعد لُدُنٌ، وإخراجها لكثرة
الاستعمال عن حالِ نظائرها صرّفوها، ليكون ظهورُ التنوين مع الفتحة يحقّق
ما نووه واعتقدوه من النصب، ويزيد الشبهة عن السامع فلا يظنُّ أنها مجرورةٌ
غير منصوبة) (٢٦٤) وأضاف بأنهم (حملوا المرفوعة والمجرورة لقلّة الرفع فيها
والجرُّ على النصب الذي قد شاع وكثر) وأخيراً فإن مما تجدرُ الإشارةُ إليه هو أن
اختصاصَ لُدُنٌ بنصب «غدوة» لا ينسحب على أية لفظة غيرها، تفيد معناها
حيث لم يجز النحويون لدن بكرةً أو عشيةً، قال ابن يعيش (فلا تقول قياساً على
لُدُنٌ غدوةٌ لُدُنٌ بكرةٌ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة لُدُنٌ غدوة) (٢٦٥) أما إذا عطّف
على، غدوة، المنصوبة كقولنا لدن غدوةٌ وعشيةٌ وبكرةٌ فقد أجاز ابن مالك
جواز الجرّ مراعاةً للأصل، ونقل جوازَ النصب عن الأخفش مراعاةً للفظ،
واستبعده، قال مشيراً إلى ذلك (فإن عطّف على غدوةٍ بعد أن نُصبتُ فحكمُ
المعطوف الجرُّ لأنَّ غدوةً وإن لم تُجرَّ لفظاً فهي في موضع جر، وجوز سعيد بن
مسعدة الأخفشُ نصبَ المعطوفِ وهذا بعيدٌ عن القياس) (٢٦٦) وتتبع أبو حيان

٢٦٢- انظر شرح الأشموني، ٢/٢٦٤.

٢٦٣- انظر حاشية الصبان، ٢/٢٦٣.

٢٦٤- انظر سر الصناعة، ١/٥٤٣ وشرح الفصل لابن يعيش، ٤/١٠٢ وشرح الكافية للرضي،
٢/١٢٤.

٢٦٥- انظر شرح الفصل، لابن يعيش، ٤/١٠٢.

٢٦٦- انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢/٩٥٣.

ابن مالك في مذهبه وأوجب النصب ومنع الجر حيث قال بعد أن أورد رأي ابن مالك : (والذي اختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولا يجوز الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح، فإذا عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً وكان مضمرة فلا يُتخيلُ فيه إذ ذاك جرُّ البتة) (٢٦٧). ويضيف أبو حيان مجيباً عما يمكن أن يُسأل عنه فيقول : (فإن قلت يلزم من ذلك أن تكون لُدُنٌ قد انتصب بعدها ظرف غير غدوة ولم يُحفظ نصبُ بعدها إلا في غدوة فالجواب أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل - ألا ترى أنك تقول: رَبُّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك... ولا تقول رَبُّ أخيه فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لُدُنٌ لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدوة) (٢٦٨). وبذا نتبين ان النحويين بوجه عام قد أجازوا في المعطوف الجر والنصب (٢٦٩).

وبالانتهاء من هذا الحكم نكون قد انتهينا من هذا البحث الذي حاولنا فيه أن نكشف حقيقة الظرفين لُدُنٌ ولَدَى.

والحمد لله أولاً وآخراً

٢٦٧- انظر التذييل والتكميل، لابي حيان، ٤٢٢/٣.

٢٦٨- المرجع السابق، ٤٢٣/٢ بتصرف

٢٦٩- انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٩٥٣/٢- وشرح ابن عقيل، ٦٩/٣ ومع المواع

للسيوطي ٢١٥/١ وحاشية الخضري، ١١٤/٢.

المصادر والمراجع

- ١ - الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تح، د، طه عبدالرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٢ - الأصوات اللغوية، للدكتور ابراهيم أنيس، نشر مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الخامسة ١٩٧٥م.
- ٣ - الأفعال (كتاب) للسرقسطي (سعيد بن محمد) تح. د. حسين محمد محمد شرف، ومحمد مهدي علام مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٤ - الأمل الشجرية، لابي السعادات ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت.
- ٥ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٦ - الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج تح. د. الفتلي، الطبعة الاولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تصحيح، علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت لبنان (مصورة عن مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر).
- ٨ - الانصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تح، محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر.
- ٩ - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح. د. موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الاوقاف العراقية ١٩٨٢م.
- ١٠ - الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي تح. د. مازن المبارك دار العروبة، مصر ١٩٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- ١١ - البحر المحيط، لأبي حيان، نشر مطابع النصر الحديثة، الرياض.
- ١٢ - البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح. د. عياد الشيبتي، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- ١٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي، تح محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٣٩٣هـ - ١٩٦٩م.
- ١٤- البغداديات لأبي علي الفارسي، تح. صلاح الدين عبد الله السنكاوي - مطبعة العاني، بغداد، نشر وزارة الاوقاف العراقية.
- ١٥- البيان في غريب اعراب القرآن، لابن الانباري تح. د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٦- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.
- ١٧- تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري، تح، احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ٣١٩٩هـ.
- ١٨- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تح علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٧٦م - ١٣٩٦هـ.
- ١٩- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب للأعلم الشتيمري (حاشية الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
- ٢٠- تخلص الشواهد وتلخيص الفرائد، لابن هشام الانصاري، تح. د. عباس مصطفى الصالحي الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١- تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح. د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٢- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر، د. رمضان عبد التواب نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٣- تهذيب اللغة، لابي منصور الأزهري، تح. يعقوب عبد النبي، مراجعة محمد علي النجار الدار المصرية للتأليف والنشر.
- ٢٤- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تصحيح احمد عبد العليم البرودي، الطبعة الثانية.
- ٢٥- جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، الطبعة الاولى، حيدرآباد، ١٣٤٥هـ.

- ٢٦- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على الشافية (ضمن مجموعة شروح الشافية المجلد الاول) عالم الكتب بيروت (مصورة عن طبعة ١٣١٠هـ)
- ٢٧- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على الالفية (نسخة مصورة بدون تاريخ)
- ٢٨- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح (مع شرح التصريح للازهري ضمن مجلد واحد) دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٩- حاشية الصبان على شرح الاشموني، ومعه شرح الشواهد (المقاصد النحوية) للعيبي ضمن مجلد واحد، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- ٣٠- حروف المعاني، للزجاجي، تح. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الامل، الطبعة الاولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٣١- الخصائص، لابن جنبي، تح، الأستاذ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٣٢- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
- ٣٣- دراسات في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، ١٩٦٩
- ٣٤- ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز - مصر.
- ٣٥- روح المعاني، للالوسي، دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٣٦- سر صناعة الاعراب، لابن جنبي، تح. د. حسن هندراوي، الطبعة الاولى، دار القلم بدمشق، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٣٧- شرح الأشموني، انظر رقم (٢٩).
- ٣٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تح. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجبل - بيروت.

- ٣٩- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، (انظر حاشية الشيخ ياسين).
- ٤٠- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.
- ٤١- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستر اباذي، ومعه شرح الشواهد للبغدادي منشورين معا، تح، محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ٤٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- ٤٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح. د. عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
- ٤٤- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستر اباذي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بهامش الكتاب، طبعة بولاق ١٣١٦هـ).
- ٤٦- شحر المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٧- شفاء العليل، في ايضاح التسهيل، للسلسلي، تح. د. عبدالله الحسيني المكتبة الفيصلية مكة المكرمة الطبعة الاولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٤٨- ظاهرة الحذف في الدرر اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر الاسكندرية.
- ٤٩- العين (كتاب) للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح، د. مهدي المخزومي، وابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة العراقية.
- ٥٠- الفائق في غريب الحديث، للزنجشيري، تح. علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، البابي الحلبي ١٩٧٢م.
- ٥١- فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ.
- ٥٢- فقه اللغة في الكتب العربية، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة

- العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٤م
- ٥٣- فقه اللغة المقارن، تح. د. ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين
الطبعة الثالثة - بيروت ١٩٨٣م.
- ٥٤- الفوائد الضيائية، للملاجمي، تح. اسامة طه الرفاعي وزارة الاوقاف
العراقية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٥- القاموس المحيط، للفيروز ابادي، الطبعة الثانية مصطفى البابي الحلبي
واولاده بمصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- ٥٦- القطع والائتناف (كتاب) لابي جعفر النحاس، تح. د. احمد خطاب
العمر، مطبعة المعاني، بغداد وزارة الاوقاف العراقية ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م.
- ٥٧- الكافية لابن الحاجب (ضمن مجموع مهمات المتون) مطبعة مصطفى
البابي الحلبي، الطبعة الرابعة ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.
- ٥٨- الكتاب، لسيويه، تح عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب،
ج ١/ ١٩٧٧م - ج ٢/ ١٩٧٩ - ج ٣/ ١٩٧٣ - ج ٤/ ١٩٧٥
- ٥٩- الكتاب لسيويه، الطبعة الاولى، بولاق، ١٣١٦هـ.
- ٦٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن ابي طالب
القيسي، تح. د. محمي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية
بدمشق، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
- ٦١- لسان العرب لابن منظور، تح. عبد الله علي الكبير وزملائه، دار
المعارف بمصر.
- ٦٢- مجمل اللغة، لابن فارس، تح. الشيخ هادي حسن حمودي منشورات
معهد المخطوطات العربية، الكويت الطبعة الاولى ١٩٨٥م.
- ٦٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح. د. محمد كامل بركات،
منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٦٤- معاني القرآن واعرابه، للزجاج، تح. د. عبد الجليل شلبي، منشورات
المكتبة المصرية صيدا - بيروت.
- ٦٥- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تح. د. مازن

- المبارك وزميلية، الطبعة الخامسة دار الفكر بيروت ١٩٧٩ م.
- ٦٦- المفصل في علم العربية، للزنجشري، الطبعة الثانية، دار الجليل، بيروت لبنان.
- ٦٧- مقاييس اللغة، لابن فارس تح. عبد السلام هارون (الأجزاء الستة) الطبعة الثانية مطبعة الباي الحلبي من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ م
- ٦٨- المقتضب، للمبرد، تح. الشيخ عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
- ٦٩- مناهج الكافية للشيخ زكريا الانصاري، (ضمن مجموعة من شروح الشافية المجلد الثاني) عالم الكتب بيروت
- ٧٠- نتائج الفكر في النحو، لابي القاسم السهيلي، تح. د. محمد ابراهيم البنا دار الرياض للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٧١- النحو الوافي، لعباس حسن، الجزء الثاني، دار المعارف، الطبعة السادسة ١٩٨٠ م
- ٧٢- النشرفي القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٧٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تح. د. محمد محمود الطناحي وظاهر احمد الزاوي دار احياء الكتب العربية، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- ٧٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تح. د. محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الاولى، دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٧٥- مع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان.

المخطوطات والدوريات

- ١ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الطائي، السفر الاول تح. عدنان خلف قليل ابوجري، السفر الثاني، تح. علاء الدين حموية.
- رسالتا دكتوراه - كلية اللغة العربية - جامعة ام القرى ١٤٠٧ هـ -

١٩٨٧ م.

٢ - كتاب التذييل والتكميل لابي حيان، الجزء الثالث، تح. د. حماد البحري، رسالة دكتوراه - كلية اللغة العربية جامعة الازهر ١٤٠٠ هـ -

١٩٨٠ م.

٣ - الكناش في النحو والصرف، لابي الفداء رسالة دكتوراه بتحقيقنا - جامعة الاسكندرية ١٩٨٤.

٤ - مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، المجلد العاشر، ١٩٤٨ م.

المراجع الاجنبية

١ - المراجع باللغة الانجليزية

1 - Hebrw and English Lexicon of the old Testament by francic Brown, D.D., D. Litt. and Oxhers, Oxford, at the clarendon Press 1939.

٥ - مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ١٨ - ١٩ / ١٩٨٢ م: شريم،

د. جوزيف «التميين والتضمين في علم الدلالة» ص ٧٢ - ٨١

٦ - مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد ٣٠ - ٣١ / ١٩٨٤ م:

دمشقية د. عفيف «اللغة وباب الاجتهاد» ص ٢٩ - ٤٣

٧ - مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد السابق: دورليان، جورج

«بحثا عن وجهي سوسور»، ص ١٢٣ - ١٢٨

٨ - مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد ٣٣ -

٣٤ / ١٩٨٧ م: زهر الدين، د. صالح «اللغة العربية بين الأصالة

والتشويه» ص ١١٨ - ١٣٠

٩ - حوليات جامعة الكويت - الحولية السادسة، ١٩٨٥ م، الرسالة الحادية

والثلاثون: إسلام، د. عزمي، «مفهوم المعنى»، دراسة تحليلية.

٢ - المراجع باللغة الفرنسية

10- Dubois (J) Giacomo (M) Guespin (L) Marcellesi (J.B.), Mevel (J.P.)

11- Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris 1973.

12- Guiraud (P)

La Sémantique, Que sais - Je? Presses universitaires de France 8e édition Paris 1975.